برامج تمويل المشاريع الصغيرة في العراق / الواقع والفئات المستهدفة

أ.د.وحيدة جبر المنشد* الباحث/ رسول عيسى مهدي**

المستخلص

يُعد التمويل الصغير مدخلاً ائتمانياً تشاركياً يمكن من خلاله الحصول على خدمات مالية مرنة وملائمة وميسرة لتمكين الفقراء وإعدادهم لاتخاذ اختياراتهم وبناء سبل تخليصهم من الفقر إذ يعد من الأدوات التي يمكن بواسطتها توفير هذه المنافع الاجتماعية بشكل مستمر ودائم وعلى نطاق واسع . لذا ستركز الدراسة على البرامج الحكومية لتمويل المشاريع الصغيرة المقدمة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبرامج تمويل المشاريع الصناعية وزراعية إضافةإلى مبادرة البنك المركزي العراقي من خلال إطلاق صندوق التمويل الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كم سيتم التطرق إلى مؤسسات الشبكة العراقية للتمويل الصغير وستعنى الدراسة ببيان بمدى إمكانية تفعيل هذه البرامج في استهداف الفئات معينة ، إذ تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن برنامج القروض صغيرة تساهم بفعالية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة إذ ما توفرت لها الظروف الملائمة والتمويل المطلوب من قبل القطاعين العام والخاص

Abstract

Microfinance is a participatory credit approach through which flexible, convenient and accessible financial services can be made available to empower the poor, prepare them for their choices and build ways to free them from poverty, as it is one of the tools by which these social benefits can be provided on an ongoing, sustained and large scale. The study will focus on the government programs to finance small projects, provided by the Ministry of Labor and Social Affairs and the programs of financing industrial and agricultural projects, in addition to the initiative of the Central Bank of Iraq, through the launch of the National Fund for financing to finance small and medium enterprises. It will also be addressed to the Iraqi Network for Microfinance, and the extent to which these programs can be activated in targeting specific categories. The study starts from the hypothesis that the microcredit program contributes effectively to supporting small and medium-sized enterprises, as they have the appropriate conditions and financing, demanded by the public and private sectors.

---

*بحث مستل من رسالة ماجستير في قسم الاقتصادللطالب رسول عيسى مهدي

** عضو هيئة تدريس / كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

***طالب ماجستير في قسم الاقتصاد

المقدمة

يمثل التمويل مجالاً واسع يشمل جميع مالهُ علاقة باستخدام الأموال وإداراتها ولما كانت هذه الأموال هي من المكونات الأساسية لأي وحدة اقتصادية فإن التمويل يؤدي دوراً أساسياً في نجاح منشآت الأعمال أو فشلها وأن المنشآت التي لا تحصل على التمويل اللازم تضطر إلى الإفلاس والخروج من مجال الأعمال وبالتالي فإن الإدارة المالية الماهرة هي التي تستطيع أن تنوع وسائل التمويل كي تؤمن الأموال اللازمة لديمومة أعمالها في أوقات الحاجة لتلك الأموال ويأتي دور التمويل الصغير كجزء من عملية التمويل الذي يه تم بقطاع صغار المنتجين والحرفيين والذي يساهم في الحد من الفقر وتوفير فرص العمل ولاسيما في الاقتصاديات النامية التي تحتاج إلى وجود مؤسسات أو هيئات متخصصة تقوم بعملية الوساطة المالية أي تقديم خدمات التمويل الصغير للفئات محدودة الدخل واستناداً إلى أهمية هذا المدخل ستركز الدراسة على استعراض البرامج الحكومية والخاصة لتمويل المشاريع الصغيرة في العراق واقتراح برنامج لتطوير التمويل الصغير استرشادا بتجارب بلدان أخرى كما سنحأول دراسة مدى إمكانية تفعيل دور التمويل الصغير في استهداف فئات معينة مثل النساء والشباب والنازحين

مشكلة الدراسة

تعاني المشاريع الصغيرة في العراق من صعوبات ومعوقات عديدة تحول دون تطويرها وتنميتهإلا إن مشكلة التمويل تعد المشكلة الرئيسة لذا إن نجاح هذه المشاريع في العراق رهن بمدى قدرة أي إستراتجية على توفير مناخ مناسب لعمل هذه المشاريع

فرضية الدراسة

إن برنامج القروض صغيرة تساهم بفعالية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة إذ ما توفرت لها الظروف الملائمة والتمويل المطلوب من قبل القطاعين العام والخاص

هدف الدراسة

1 -استعراض القنوات المتعددة والمتنوعة التي توفر التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق.

2 -اقتراح برنامج لتطوير التمويل الصغير في العراق استنادا إلى تجارب البلدان العربية المشاريع.

3 -*التركيز على الفئات المستهدفة من قبل برامج التمويل الصغير*

منهجية الدراسة

تم اتباع منهج العرض الوصفي والتحليلي للبيانات لاستقراء واقع المشاريع الصغيرة في العراق وبيان مدى إمكانية زيادة فاعليتها من خلال تتبع الآفاق المستقبلية لتطويره بما ينعكس على فئاته المستهدفة.

هيكلية الدراسة

ولغرض الإحاطة التفصيلة بكامل جوانب الدراسة فقد قسمت إلى خمسة مباحث أعقبتها استنتاجات وتوصيات ناقش المبحث الأول الاطار النظري للتمويل الصغير وقد قسم إلى ثلاثة محأول تنأول الأول مفهوم التمويل بشكل عام أما الثاني فقد بين مفهوم التمويل الصغير أما الثالث فقد اختص ببيان مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة أما المبحث الثاني فقد اختص ببيان البرامج الحكومية و الخاصة لتمويل المشاريع الصغيرة في العراق وقد قسم إلى أربعة محور تنأول الأول برنامج وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أما الثاني فقد تن أول برنامج تمويل المشاريع الصناعية أما المحور الثالث فقد ختص ببرنامج تمويل المشاريع الزراعية اما المحور الرابع فقد تن أول مبادرة البنك المركزي العراقي أما المبحث الثالث فقد اختص ببيان برامج المصارف العراقية الخاصة وقد قسم إلى ثلاثة محور تنأول الأول الشركة العراقية للكفالات المصرفية أ ما الثاني فقد تن أول الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ام ا المحور الثالث فقد تنأول الشبكة العراقية للتمويل الصغير أما المبحث الرابع فقد اعطى برنامج مقترح لتطوير التمويل الصغير في العراق استرشادا بتجارب البلدان أخرى وقد قسم إلى ثلاثة محأور تنأول الأول تأسيس مصارف متخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة اما الثاني فقد تنأول تأسيس هيئة أو صناديق لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة أما الثالث فقد بين التشريعات والقوانين لدعم التمويل الصغير اما المبحث الخامس فقد اختص ببيان الفئات المستهدفة وإمكانية تفعل دور التمويل الصغير في العراق وفقد قسم إلى أربع محأور تنأول الأول دعم مشاريع الشباب اما الثاني فقد بين مؤسسات التمويل الصغير وتمكين النساء اما المحور الثالث فقد اختص ببيان تشجيع صغار المزارعين أما المبحث الرابع فقد بين النازحون والتمويل الصغير .

الدراسات السابقة

الهدف من استعراض الدرسات السابقة للباحثين في مجال التمويل الصغير هو الاستفادة منها في مجال الدراسة حيث تعرض العديد من الباحثين والدرسين لهذا المجال وذلك لاهمية في تخفيف

الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمعات التي تعاني من مشاكل اقتصادية ومن هذه الدراسات

1. علي فريد عبد الكريم ، سياسات دعم وتمويل المشاريع الصغيرة في العراق ، البنك المركزي العراقي.
   تناولت هذه الدراسة واقع المشاريع الصغيرة في العراق من حيث المشاكل والمعوقات واساليب تمويل هذة المشاريع
2. عمر خلف فزع ، مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق التوطن والتمويل ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية
   تناولت هذه الدراسة المشاريع الصغيرة وسبل توطينها والمشاكل التي تواجهها وافاق تطيرها
3. وضع صناعة التمويل الأصغر في العراق ، برنامج التنمية الاقتصادية للمحافظات ، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، تناولت هذة الدراسة وضع صناعة التمويل الأصغر في العراق منات المعوقات التي قد تواجهها وافاق تطورها.
4. ياسين سعد ونصلبي ، المنشات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق المستقبلية ، مديرية الإحصاء الصناعي
   تناولت هذه الدراسة واقع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق والمشاكل التي تحول دون تطويرها واستعراض بعض الحلول لمواجهة هذه المشاكل

المبحث الأول
الإطار النظري للتمويل الصغير

تمهيد

برز التمويل الصغير كوسيلة للتنمية الاقتصادية لمساعدة محدودي الدخل من النساء والرجال في العالم ومع تصاعد الاهتمام في هذا لقطاع كونه الوسيلة المهمة في الحد من الفقر والبطالة لذا زادت الرغبة في تفعيل الدور الذي يمكن أن يلعبه التمويل الصغير كأداة ناجعة في بلوغ هذا الهدف.

المحور الأول: مفهوم التمويل

إن التمويل في اللغة مشتق من المال فيقال مولته أعطيته مالاً وموله قدم له ما يحتاج من المال ويقال أن فلاناً مول فلاناً وموله العمل والتمويل في الاصطلاح هو (أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذي قيمة مالية لشخص آخر أما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على الأرباح وفق نسب يتم الاتفاق عليها مسبقاً)[1] ولقد حاول الباحثون إبراز أهمية الوظيفة التمويلية وآثرها على عمل المشروع وتطوره وتفاوت درجة فعاليته وطرق التمويل وأساليبه إلا أنهم يجمعون على أن التمويل هو توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع عام أو خاص وبعبارة أخرى أن التمويل يعني عملية تجميع المبالغ المالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة وهذا ما يعرف برأس المال الاجتماعي[2] .

ولقد تطور مفهوم التمويل خلال العقدين الأخيرين تطوراً ملحوظاً مما جعل هناك تبايناً بين تعاريفه عند الاقتصاديين فهناك من يعرف التمويل على أنه (الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة فقط وهو جزء من الإدارة المالية)[3]

كما يعرف على أنه أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية أو النظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد والمنشآت والحكومات فالمؤسسات تحتاج إلى موارد مالية أولاً من أجل الحصول على المعدات والتجهيزات وثانياً من أجل مواكبة التطور الصناعي والتجاري وأخيراً من أجل تسديد التزاماتها واستحقاقاتها من أجور ومصاريف وغيرها[4].

المحور الثاني: مفهوم التمويل الصغير

يعرف التمويل الصغير بأنه التمويل الذي يحتاج له الفقراء الذين يمارسون عملاً أو مهنة في السوق أو المنزل ولا يستطيعون أن يقترضو ا من المصارف وهؤلاء المنتجون هم إما أفراد أو أسر منتجة يعملون في إنتاج مستلزمات الحياة المختلفة ويعتمدون على موارد أغلبها محلية أو طبيعية أو مصنعة مع قليل من الموارد والمدخلات المستوردة ويبيعون منتجاتهم في سهول ة

---

(1) محمد الناشر ، الإدارة المالية ، مطبعة جامعة حلب ، سوريا ،1981 ، ص35 .

(2) حسين علي خربوش وعبد المعطي رضا ، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق ، دار الزهران ، عمان ،2011، ص140 .

(3) رائد عبد الخالق عبد الله وآخرون ، التمويل الدولي ، دار الأيام ، عمان ،2009 ، ص25.

(4) هيثم محمد الزعبي ، الإدارة والتحليل المالي ، دار الفكر ، عمان ،2000 ، ص11 .

ويسر. ونجد أن هؤلاء المنتجين أو المهتمين دائماً يعانون من شح الموارد المالية لشراء مدخلات الإنتاج ويلجؤون للاستدانة إما من التجار أو من الأصحاب وليست لديهم المؤهلات أو الضمانات التي تمكنهم من الحصول على القروض من المصارف لأسباب منها عدم وجود مثل الرهنأو عدم الإلمام بإجراءات المصارف [1] . كما يعرف التمويل الصغير بأنه توفير مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل الودائع والقروض والتحويلات المالية والتأمين للأسر الفقيرة ذات الدخل المنخفض[2] . كما يعرف التمويل الصغير على أنه الحقل الإداري أو الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة النقد لتمكين المشروع من تنفيذ أهدافه والتزاماته في وقت محدد [3] . كما يعرف التمويل الصغير هو تقديم الخدمات المالية بكميات محدودة لذوي الدخل المنخفض والشركات غير الرسمية ويقدم التمويل الصغير من قبل المؤسسات المالية الرسمية بما في ذلك المصارف والمؤسسات غير المصرفية[4] .

المحور الثالث.مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات والمجتمعات كافة بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية كما تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لدورها في تشغيل العمالة ومن ثم المساهمة في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج وكذلك أسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي .

أولا .مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يثير مفهوم المشاريع الصغيرة جدلاً كبيراً بين الاقتصاديين فرغم أهمية هذه المشاريع وانتشارها في بلدان العالم إلا أنه لا يوجد تعريف محدد لها يمكن من خلاله الاعتماد عليه وذلك لأن الحكم على مشروع بكونه صغيراً أو متوسطاً أو كبيراً تحكمه عدة ضوابط ومعايير أهمها عدد العاملين

---

(1) المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء التقرير النهائي للتمويل الصغير في الجزائر الفرص والتحديات ، وكالة التنمية الف رنسية ، 2006 ، ص7 .

(2) Basal committee on Banking supervision, Microfinance activities and the core Principles for Effective Banking supervision , Basel - Switzerland , 2010 , p3.

(3) ماركوايا ، التمويل المتناهي الصغر نصوص وحالات دراسية ، ترجمة فادي قبطان مشروع التمويل المتناهي الصغر في الجامعة ، كلية الإدارة جامعة تريتو ، ايطاليا ، 2006 ، ص5 .

(4) Eoin Wenn for Trocaric, what is Micro Finance, 2005, P1, www.dochas.ic/shared/Files/2/mico/Finance .

ومعيار إجمالي رأس المال المستخدم أو إجمالي قيمة الأصول فضلاً عن المبيعات كما يتعين أن تؤخذ بنظر الاعتبار الظروف التي يعمل فيها المشروع والبيئة المحيطة به ومراحل تطور[1].

ويُعد عدد العاملين أكثر المعايير شيوعاً في تصنيف المشاريع الصغيرة وهنا يوجد أيضاً اختلاف حول الحد الأدنى والحد الأعلى لعدد العاملين ففي ألمانيا لا يزيد العدد عن(49) عاملاً وفي انكلترا يصل العدد إلى (200) عامل أما في اليابان فيكون (300) عامل[2] وتعد المشاريع التي يعمل فيها أقل من (5) عمال مشاريع صغيرة أما المشاريع المتوسطة هي التي تستخدم من(5- 19) عاملاً أما المشاريع الكبيرة فهي التي تستخدم أكثر من(19) عاملاً[3] . وعليه تعرف المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي يعمل فيها عدد قليل من الأفراد وهي التي تكون ملكيتها وطريقة تشغليها مستقلة[4] . إن استخدام معياري عدد العمال لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسط ة ليس هو الوحيد وإنما هناك عدد من الدول أخذت بمبدأ حجم الاستثمار عند تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة فعلى سبيل المثال أصبحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الهند تعرف بأنها تلك المشاريع التي لا تتجأوز تكاليفها الاستثمارية (750) ألف دولار أما المشاريع الصغيرة فتكون بحدود (65) ألف دولار[5]. كما نجد أن بعض البلدان تجمع بين عدد العاملين وقيمة الأصول الثابتة إذ تعرف وزارة الصناعة المصرية المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي لا تزيد أصولها الثابتة عن (500) ألف جنية مصري ويترأوح عدد العاملين فيها ما بين (10- 100) عامل[6] . وقد حددت منظمة العمل الدولية تعريف المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يعمل فيها أقل من (10) عمال أما المشاريع المتوسطة هي التي يعمل فيها ما بين (10 – 99) عامل وما يزيد عن (99) عاملاً يعد ضمن الصناعات الكبيرة[7] وقد عرف برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المشروع الصغيرة بأنه ذلك المشروع الذي يعمل به من (20 – 100) عامل أما المشروع المتوسط هو الذي يعمل به من (100- 500) عامل[8] كما أن البنك الدولي يعرف

---

(1) عبد الرحمن السندي ، أفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البحرين ، لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تجارة وصناعة البحرين ،2006 ، ص2.

(2) بركان محمد ، استراتيجية النهوض في الصناعات الصغيرة في مصر ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الأول ، مصر ،1993، ص6.

(3) American Economic Review, www.aeaweb.org

(4) World Bank, small Busisial , priccl ,2009,P.4

(5) أمامه زين العابدين ، منشآت الأعمال الصغيرة هل هي السبيل إلى التنمية ، مطبعة حلب سورية ، 2004، ص22.

(6) وزارة الصناعة المصرية www.ejepten.org

(7) موقع منظمة العمل الدولية www.Jobworld.com

(8) أرشد فوزي مجيد ، مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في أتساع وعمق الاقتصاد الأردني مجلة مؤتمر الاقتصاد ، جامعة اليرموك ، عمان ، 2007، ص327 .

المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يعمل بها(50) عامل وإجمالي أصولها ومبيعاتها (3) مليون دولار بينما المشاريع المتوسطة يعمل بها (300) عامل وإجمالي أصولها ومبيعاتها (10) مليون دولار وما زاد على ذلك فيصنف ضمن المشاريع الكبيرة[1].

وقد أعتمد الاتحاد الأ وربي على عنصرين أساسيين لتحديد حجم المشاريع الصغيرة الأول عدد العاملين والثاني دورة رأس المال أو ميزانية المشروع وعلى هذا الأساس يعرف الاتحاد الأوربي المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يقل عدد العاملين فيه عن(250) عاملاً ودورة رأس المال لا تزيد عن (40) مليون يورو[2].

المبحث الثاني
البرامج الحكومية والخاصة لتمويل المشاريع الصغيرة في العراق

المطلب الأول: برامج القروض الحكومية لتمويل المشاريع الصغيرة في العراق

تمهيد:-

تعد المشاريع الصغيرة أحدى التوجهات الاقتصاديةالتي اتبعها العراق ومعظم بلدان العالم المختلفة في سبيل حل المشكلات الاقتصادية التي تصيب اقتصادياتها ولعل من أبرز الفرص الضائعة تتمثل في إهمال دور المشاريع الصغيرة في بناء هيكل اقتصادي متكامل وتمكنها من توفير فرص عمل كثيرة تتجأوز إشكالية البطالة وتتجأوز الصعوبات التي تعترضها في حل المشاكل الاقتصادية المختلفة .

المحور الأول: برنامج وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

إن مشروع القروض الصغيرة في العراق جاء نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي مر فيها العراق وعدم قدرة القطاع العام والقطاع الخاص على استيعاب أعداد العاطلين في عن العمل وافتقارهم إلى المهارات الفنية وعدم إمكانية مخرجات التعليم من تلبية متطلبات سوق العمل

---

(1) البنك الدولي www.Bonkworld.org

(2) جمال حسين ، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد ، ندوة أنشاء مصرف سوريا للمشروعات الصغيرة هيئة مكافحة البطالة ، سوريا ،2003، ص3.

، وقد ارتبط مشروع القروض الصغيرة في العراق بالجانب الاجتماعي التأهيلي أكثر من كونه برنامجاً خاص يشكل قيمة مضافة إلى الدخل القومي[1] .

ومن هذا المنطلق قرر مجلس الوزراء في عام (2007) تخصيص مبلغ (30) مليون دولار لإقامة المشاريع الصغيرة للفقراء والعاطلين عن العمل وقد شمل هذا البرنامج على مرحلتين مع تخصيص مبالغ لكل محافظة وحسب الكثافة السكانية وكما يأتي[2]:-

المرحلة الأولى : ابتدأت المرحلة الأولى عام (2007) إذ خصص مبلغ (30) مليون دولار لمحافظة بغداد فقط ثم توسع هذا البرنامج ليشمل جميع محافظات العراق عدا محافظات إقليم كردستان وخصص مبلغ (15) مليون دولار لكل محافظات (ميسان ، ذي قار ، واسط ، المثنى ، النجف ، الديوانية ، بابل ، كربلاء ، صلاح الدين ، الأنبار ، دهوك ، كركوك) ، محافظات (البصرة ، نينوى) فقد خصص مبلغ (25) مليون دولار لكل محافظة وقد شمل هذا البرنامج العاطلين عن العمل من خريجي الكليات والمعاهد والذين قطعت عنهم شبكة الحماية الاجتماعية والمهجر العائد إلى مسكنه وصاحب المحل المتضرر نتيجة العمليات الإرهابية.

المرحلة الثانية:- وهذه المرحلة تكمل المرحلة الأولى إذ تم زيادة التخصيصات المالية لكل المحافظات وقد أبتدت هذه المرحلة في عام (2008) إذ تم زيادة تخصيص المبالغ لمحافظة بغداد ومحافظتين البصرة ونينوى إلى (60) مليون دولار وكذلك تم زيادة مبالغ التخصيصات إلى بقية المحافظات ليصل إلى (36) مليون دولار وبهذا أصبح إجمالي المبالغ التي خصصت لتنفيذ برنامج القروض الميسرة إلى (612) مليون دولار.

---

(1) كاظم شمخي عامر ، القروض الصغيرة والمشاريع المدرة للدخل معالجات ناجمة للبطالة والفقر ، المركز الوطني للبحوث ، ط1 ، بغداد ،2007، ص 38.

(2) أنظر في ذلك كل من :-

- عمر خلف فرع ، مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق التوطن والتم ويل ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الخاص نحو نمو الكلية ، بغداد ،2013 ، ص38.

- كاظم شمخي عامر ، القروض الصغيرة والمشاريع المدرة للدخل معالجات ناجمة للبطالة مصدر سابق ص29.

-وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، دليل التشغيل والقروض ، المكتب الإعلامي في دائرة التشغيل والقروض ، العدد الأول ، بغداد ، 2014، ص 15 وما بعدها .-

-موقع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مصدر سابق

في عام (2012) خصصت وزارة التخطيط ضمن خطتها المهمات الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر مبلغ (84) مليار دينار عراقي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية إذ عملت وزارة العمل على استخدام هذه المبالغ لتمويل المشاريع الصغيرة في المحافظات الأشد فقراً كذلك كان هناك اتفاق بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة المالية ومصرف الرافدين إذ تم تخصيص مبلغ (770) مليار دينار عراقي من أجل دعم المشاريع الصغيرة في كل المحافظات عدا محافظات إقليم كردستان للمدة من (2007- 2009).

وتشير الإحصائيات أن عدد القروض التي منحتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المخصصة للخدمات الصناعية بلغت (250) قرضاً عام (2015) في بغداد والمحافظات عدا محافظات إقليم كردستان وتبلغ قيمة القرض الواحد (3- 10) مليون دينار .

أما ما يخص برنامج المشاريع الصغيرة المدرة للدخل فقد اطلقت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قروضاً في (بغداد ، دهوك ، بابل ، الديوانية ، كربلاء ، كركوك ، واسط ، ميسان ، المثنى ، النجف ، ذي قار) وقد بلغ عدد المستفيدين (566) مستفيداً من هذه القروض منتصف عام (2016) وقد بلغ حجم القرض (12) مليون دينار وبنسبة فائدة (3%) كأجور خدمات أدارية .

جدول(1)

قروض وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في المحافظات 2007-2014)

مليون دينار

المحافظات / السنوات	بابل		كربلاء		نينوى	
	عدد المستفيدين	مبلغ القرض الكلي	عدد المستفيدين	مبلغ القرض الكلي	عدد المستفيدين	مبلغ القرض الكلي
2007	50	130.000.000	49	132.500.000	16	41.000.000
2008	11	33.000.000	17	50.000.000	14	39.300.000
2009	0	0	0	0	0	0
2010	20	58.000.000	37	109.000.000	35	105.000.000
2011	28	84.000.000	3	9.000.000	2	6.000.000
2012	5	15.000.000	10	29.500.000	0	0
2013	8	23.500.000	15	44.000.000	11	31.750.000
2014	3	9.000.000	7	21.000.000	0	0
المجموع	125	352.500.000	138	395.000.000	78	223.050.000

المصدر : وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، دليل التشغيل والقروض ، المكتب الإعلامي في دائرة التشغيل والقروض ، مجلد (1) ، بغاد ، 2014 ، ص18.

نلاحظ من الجدول (1) المقارنة بين عدد المعاملات المخطط إنجازها والمنجزة فعلاًوحجم التنفيذ والمعاملات التي تم إرسالها إلى فروع مصرف الرافدين وحجم المبالغ المصروفة وحجم والاعتمادات المخصصة للمشروع ونسب التنفيذ لغاية 2014 .

المحور الثاني-برنامج تمويل المشاريع الصناعية

عمل اتحاد الصناعات العراقي في عام (2001) بموجب الدعم المقدم من قبل الحكومة العراقية للمشاريع الصغيرة بعد طول تعثر على دعم هذه المشاريع عن طريق توجيه المبلغ المخصص عن الحكومة والبالغ (95) مليون دولار لقطاع المشاريع الصناعية الصغيرة وقد وزع على مختلف الصناعات ذلك لرفع المعاناة التي يعاني منها قطاع المشاريع الصغيرة .

وفي عام (2007) قررت الحكومة العراقية تخصيص برنامج القروض الميسرة لدعم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة وقد باشرت وزارة الصناعة والمعادن من خلال المديرية العامة للتنمية الصناعية لتنفيذ البرنامج بالتع أون مع مصرف الرشيد واتحاد الصناعات العراقي وقد كانت ا لقروض تشمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة المسجلة في اتحاد الصناعات العراقي ومديرية التنمية الصناعية في المرحلة الأولى تم تخصيص مبلغ (25) مليون دولار وذلك عام (2007) لإقراضها للمشاريع الصناعية في محافظة بغداد وبواقع (1636) مشروع صناعي[1].

وقد كان الهد ف من منح القروض الصناعية هو خلق فرص عمل لتقليل نسبة البطالة وتشغيل أكبر عدد من أيدي العاملة والعمل على تذليل الصعوبات التي تعاني فيها المشاريع الصناعية وتشير البيانات أن هذا البرنامج ساهم بتوفير (17009) فرصة عمل في المرحلة الثانية تم تخصيص مبلغ (408) مليون دولار أمريكي وذلك في عام (2008) وقد شملت هذه المرحلة الثانية من البرنامج جميع محافظات العراق عدا محافظات إقليم كردستان إذ تخصيص مبلغ (40) مليون دولار لكل من محافظات بغداد والبصرة ونينوى و (24) مليون دولار لبقية المحافظات ولم يصرف منها سوى (92) مليون دولار أي ما يشكل نسبة (24%) من قيمة القروض في حين أن المشاريع المؤهلة للحصول على قرض تزيد على (20) ألف مشروع.

[1] علي فريد عبد الكريم ، سياسات دعم وتمويل المشاريع الصغيرة في العراق ، البنك المركزي العراقي المديرية العامة للاستثمارات ، بغداد ،2012، ص 25.

جدول (2)

المشاريع الصناعية التي حصلت على قروض في محافظة بغداد والمحافظات لعام 2008

ت	المحافظة	عدد المشاريع	مبالغ القروض الممنوحة (دولار)	فرص العمل المتحققة
1	بغداد	1239	20812000	12696
2	البصرة	787	12604000	4004
3	القادسية	115	2076000	2583
4	المثنى	220	3452000	2558
5	النجف الاشرف	701	11752000	4757
6	بابل	314	5412000	2834
7	الأنبار	370	7048000	2725
8	ديالى	222	4204000	2675
9	ذي قار	202	3092000	1489
10	صلاح الدين	106	1936000	1224
11	كربلاء المقدسة	223	4112000	3183
12	كركوك	109	2052000	823
13	ميسان	126	2568000	6672
14	نينوى	512	9216000	3415
15	واسط	168	3028000	2480

المصدر : وزارة الصناعة والمعادن ، المديرية العامة للتنمية الصناعية قسم الحاسبة الالكترونية ، بغداد

كما يلاحظ من الجدول (2) انه تم إقراض (5414) مشروعاً صناعياً ضمن هذه المرحلة وبمبلغ إجمالي (93364000) دولار كما ساهمت بتوفير (54118) فرصة عمل .

وفي عام (2015) وافق مجلس الوزراء على منح القروض في المجال الصناعي الزراعي [1] والإسكان وقد تم تقسيم القروض الصناعية إلى ثلاثة أنواع من القروض وهي قروض المشاريع الصناعية الصغيرة من (5 – 500) مليون دينار أما الصناعات المتوسطة سيكون قيمة القرض من (500) مليون دينار إلى ثلاثة مليار دينار أما قروض المشاريع الصناعية الكبيرة فهي من ثلاثة

[1] علي فريد عبد الكريم ، سياسات دعم وتمويل المشاريع الصغيرة في العراق ، مصدر سابق ، ص25.

مليار دينار إلى (20) مليار دينار وأن الفوائد على هذه القروض تكون بنسبة (4%) مقسمة بين البنك المركزي والمصرف الصناعي والشركات الضامنة للقروض[1] .

وتشير الدراسات بأن عدد الصناعات الصغيرة هي الأكثر انتشاراً من الصناعات المتوسطة في العراق وقد أخذ هذا العدد في كلا الصناعتين بالانخفاض تدريجياً خاصة بعد عام (2003) وقد ساهمت هذه الصناعات في امتصاص عدد لا بأس به من العاطلين عن العمل[2].

على الرغم من ذلك يتسم القطاع الصناعي في العراق بأن القطاع الخاص يمثل (98%) من إجمالي عدد الوحدات الصناعية العاملة في العراق والبالغ ة (17752) منشأة في مقابل (1.5%) مملوكة للبلدانة (0.2%) ذات ملكية مشتركة إلا أن هذا التوزيع لا يعكس مساهمة كل قطاع في إجمالي الإنتاج الصناعي ، فإن شركات القطاع العام تمثل العمود الفقري للقطاع الصناعي في العراق إذ إنها المسؤولة عن أنتاج (90%) من إجمالي الإنتاج الصناعي ، وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لتصل في المتوسط إلى (2.4%) خلال الأعوام (2008- 2011) وانخفاض القيمة المضافة الصناعية لتصل إلى قيم سالبة في عدد من الشركات ، كما بلغت نسبة المعامل المتوقفة (30%) تقريباً من مجموعة مع امل الشركات الصناعية العامة لذا فأن توقف هذه الشركات أو المعامل قد انعكس على تشغيل القوة العاملة في الصناعة بجميع قطاعاتها (عام ، مختلط ، خاص) (500) ألف عامل تقريباً كما أن (40%) من شركات القطاع العام تعتمد على المعونات الحكومية لسداد أجور العاملين[3] .

المحور الثالث برنامج تمويل المشاريع الزراعية

في عام (2007) انطلق العمل بما أطلق عليه المبادرة الزراعية بهدف خلق معالجات آنية لمشاكل القطاع الزراعي إلا أن حلقة الإقراض لم تدخل حيز التنفيذ إلا في عام (2008) وكان المخصص لها من إجمالي مبلغ المبادرة الزراعية البالغ (500) مليون دولار في ذلك العام (240) مليون دولار ، ولتنفيذ المبادرة الزراعية التي أطلقتها الحكومة العراقية تم استحداث صناديق الإقراض الزراعي المتخصص بمشاركة وزارة الزراعة العراقية والمصرف الزراعي العراقي

---

[1] القروض الصناعية . www.sababe;.net

(2) أحمد كامل حسين الناصح ، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وآثرها في التشغيل ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد التاسع والستون ، بغداد ،2008، ص 159 .

[3] رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الصناعة والمعادن ، الاستراتيجية الصناعية في العراق حتىعام (2030)، ملخص تنفيذي بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ،2013، ص 5- 6 .

لقد تم تحديد الفائدة بنسبة (2%) لسد بعض النفقات الإدارية ومبالغ القروض بـــ (50) مليون دينار على أن يسدد بشكل أقساط مريحة خلال مدة زمنية تصل إلى عشرة أعوام ويعفى طالب القرض من التسديد خلال السنة الأولى من تنفيذ مشروعة[1] .

أما الفئات المشمولة بقروض المبادرة الزراعية وهم الفلاحون والمزارعين والمهندس ون الزراعيون والأطباء البيطريين وجميع العاملين في القطاع الزراعي ، ويعد المصرف الزراعي التعاوني النافذة الافتراضية للمبادرة الزراعية التي أطلقتها الحكومة العراقية ، وقد تم استحدث فقرة في الموازنة العامة الدولية فقرة صناديق الإقراض التخصصية[2] .

وفي عام (2010) تم صرف (288) مليار دينار أما في عام (2011) فقد تم صرف (280) مليار دينار أما في عام (2012) فقد تم استلام مبلغ (150) مليار فأصبح مجموع المخصص (1310) مليار دينار تم استلام (1250) مليار دينار لغاية (2012) وقد بلغ مجموع المبالغ المصادق عليها من قبل مجلس إدارة الصناديق التخصصية قد تج أوز (1.769) تريليون دينار توزعت على (98081) مستفيد لغاية (2013) ، وقد استطاعت هذه القروض أن تعيد الحياة لكثير من مقاصل القطاع الزراعي بحكم ارتباطها وتأثيرها المباشر على الفلاحين والمزارعين وظهر تأثير السياسة الإقراضية من خلال عودة لمنتج المحلي إلى الأسواق المحلية[3] .

المحور الرابع مبادرة البنك المركزي العراقي مشروع صندوق التمويل الوطني

إن الظروف الاقتصادية التي يعيشها العراق بسبب هبوط أسعار النفط العالمية والحرب على الإرهاب جعل الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل إضافية على مشاكله السابقة أبرزها الأزمة المالية بشكلها العام وأزمة السيولة بشكلها الخاص وهو ما تعانيه المصارف الحكومية والخاصة حالياً إضافة إلى عدم السيطرة على المحافظة على سعر متوازن لصرف الدينار العراقي مقابل

---

[1] المصرف الزراعي التعاوني ، دور صناديق الإقراض التخصصية في تنمية القطاع الزراعي ورقة عمل المصرف الزراعي التعاوني ، مؤتمر النهوض في القطاع الزراعي في العراق ، بغداد ، 2011، ص3.

[2] المصرف الزراعي التعاوني ، المبادرة الزراعية والآمن الغذائي http:// abank.gov.com

للمزيد أنظر :

- القطاع الزراعي في العراق أسباب التعثر ومبادرات الإصلاح وزارة المالية الدائرة الاقتصادية قسم السياسات الاقتصادية ، بغداد ، 2010

[3] المصرف الزراعي التعاوني ، قصة المبادرة الزراعية ومراحل تطورها http://abank.gov.com

- للمزيد أنظر المبادرة الزراعية بالأرقام مراحل تطوير حلقة في المبادرة الحكومية للقطاع الزراعي ، المصرف الزراعي التعاوني ، بغداد 2013.

الدولار الأمريكي مما شجع المضاربين والمثقفين في السوق الأوراق النقدية بالتلاعب بالوضع الاقتصادي الهش أصلاً والذي يحتاج إلى إصلاح وتصحيح لمساراته بالاتجاهات التي تساعد في بناء مقدمات حقيقية للانتقال إلى اقتصاد السوق ، إن التدخل السليم للبنك المركزي العراقي في دعم السيولة لدى المصارف المتخصصة (العقاري والصناعي والزراعي) بتخصيص مبلغ (5) تريليون دينار والمصارف الخاصة بمبلغ تريليون دينار وذلك من خلال صندوق التمويل الوطني والذي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشغيل القوى العاملة[1] .

إن اطلاق مبادرة صندوق التمويل الوطني وهو عبارة عن تخصيص مبلغ تريليون دينار عراقي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تقرض عن طريق المصارف الخاصة بشروط ميسرة والتي تساهم في تقليل البطالة التي ارتفعت منذ حزيران (2014) من (16%) إلى (25%) وذلك بسبب الحرب على الإرهاب ونزوح المواطنين من مناطق الحرب وكذلك ستؤدي هذه المبادرة إلى تقليل الفقر الذي زادت نسبته في العراق منذ عام(2014) من (30%)[2]

إن المبالغ التي ستخصص ستستهدف المشاريع في القطاعات (الصناعية ، الزراعية ، الإسكان ، التجارية ، التربوية ، الصحية ، والسياحية) كما أن جميع المصارف العراقية الخاصة مشمولة بهذا القرار لمن يرغب العمل بها إذ ستقوم هذه المصارف بإقراض المواطنين الراغبين بالحصول على قرض لمشروع وعند منحه إياه يقوم ذلك المصرف بعرض كشوفات شهرية بالمبالغ التي أقترضها ليتسنى للبنك المركزي العراقي بتزويده بتلك المبالغ وفق آليات وفوائد يخضع لها الطرفين (البنك المركزي العراقي والمصارف الخاصة[3] وبذلك يكون البنك المركزي العراقي قد منح مهمة أكثر فاعلية للقطاع المصرفي الخاص لأخذ دوره في عملية تحفيز النشاط الاقتصادي وذلك من خلال توليه مهمة تنفيذ المشروع بالتنسيق مع رابطة المصارف الخاصة العراقية من خلال نوافذ المصارف الخاصة وتحت غطاء شركة الكفالات المصرفية إذ بإمكان أي مواطن

---

(1) سمير عباس النصيري ، برنامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة –المتطلبات التنفيذية للتطبيق http://iraqieconomgistc.net/ar/2015.

(2) مبادرة البنك المركزي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق المصارف الخاصة ، مجلة المصارف العراقية ، السنة الثانية ، العدد 17، 2015، ص1.

(3) المركزي (50) مليون دينار مبالغ قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة. www.alghadeer.tv/news/detall/28475

اقتراض مبالغ تصل إلى (50) مليون دينار وأن لا تزيد مدة الاسترداد على (3) سنوات مما سيوفر التمويل لحوالي (20000) مشروع وهذا يعني توفير فرص عمل أو استدامة تلك العروض لما يقارب (70) ألف مواطن وبفائدة لا تتجأوز (5.5%)[1] .

المبحث الثالث: برنامج المصارف العراقية الخاصة

من أجل دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتغلب على مشكلة الكفالات التي تطلبها المصارف الخاصة ظهرت شركات خاصة تقوم بكفالة المشروع وضمان مبلغ التمويل الم قترض وأهمها الشركة العراقية للكفالات المصرفية والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

المحور الأول: الشركة العراقية للكفالات المصرفية

تأسست الشركة العراقية للكفالات المصرفية في عام كشركة مالية غير مصرفية ذات مسؤولية محدودة بموافقة البنك المركزي العراقية ، وفي عام (2009) أقرت الهيئة العامة التحول إلى شركة مساهمة من خلال زيادة رأس المال ودخول مساهمين جدد أستناداً إلى موافقة البنك المركزي العراقي ودائرة مسجل الشركات بموجب أحكام قانون الشركات رقم (21) لعام (1997) [2].

تهدف الشركة المصرفية إلى دعم عملية الإقراض المصرفي (التجاري) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الضمان لجزء مهم من القرض وتعزيز الفرص أمام المشاريع للوصول إلى مصادر التمويل ، تقوم الشركة بتقديم خدمات ضمان القروض إلى نسبة أقصاها (75%) من قيمة القرض المعتمد من المصرف المشارك وا لذي تترأوح قيمته ما بين (5000- 50000) دولار أو ما يعادلها بالعملة العراقية وتبلغ مدة تسديد القرض من خمسة أعوام كحد أقصىإلى عام واحد كحد أدنى ويكون نظام السداد بما يتفق مع التدفقات النقدية للمشروع كما أن الشركة تفرض رسوم ضمان قدرها (2%) سنوياً على الجزء المضمون من القرض[3].

---

[1] مؤتمر أطلاق صندوق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، مجلة المصارف العراقية ، السنة الثانية ، العدد 16 ، 2015، ص 8 .

[2] البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ، قسم بحوث السوق المالية2013، ص 61.

[3] الشركة العراقيةللكفالات المصرفية ، التقرير السنوي ، بغداد ،2013، ص 18.

وقد حددت الشركة القروض التي تقدمها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على النحو الآتي[1] :-

1. المشاريع الناجحة التي يزيد عمرها عن عامين .
2. القروض المؤهلة هي القروض الخاصة باكتساب رأس مال عامل وأصول ثابتة
3. وتتم عملية سداد لكل أنواع القروض بصورة شهرية
4. يجب أن تحمل القروض سعر الفائدة السائد في السوق كما هو محدد من قبل الشركة
5. يجب أن يكون المشروع مسجلاً في العراق لدى رسمية ذات العلاقة[2] .

وقد بلغ رأس مال الشركة (7.9) مليار دينار عراقي منذ عام (2010) لغاية عام (2015) الذي تم زيادته بعد أن كان (7) مليار دينار في عام (2009) وقد جاءت هذه الزيادة من خلال الأرباح المتراكمة وعن طريق رسملة رأس المال.

كما زاد عدد المصارف المشاركة في الشركة إلى (14) مصرفاً عراقياً خاصاً مشاركاً بعد أن كان (11) مصرفاً بنسبة مساهمة بلغت (99,55%) وشركة وساطة مالية واحدة بنسبة م ساهمة (0,28%) و (16) شخصاً مساهماً بنسبة مساهمة(0,17%) في عام (2015) [3] .

وكان التوزيع الجغرافي للقروض المضمونة منذ بداية عمل الشركة (2006) لغاية (2015/12/31) كما موضح في أدناه :

تصدرت محافظة بغداد المرتبة الأولى لعدد القروض المضمونة البالغة (5724) قرضاً مضموناً ، والتي بلغت أهميتها النسبية (47%) ، تليها المحافظات في إقليم كردستان ، حيث بلغ عدد القروض المضمونة في محافظة السليمانية (1148) قرضاً مضموناً تليها محافظة أربيل (956) قرضاً مضموناً . وفي ما يخص المحافظات الشمالية الباقية يتر أوح العدد فيها بين (66- 202) قرض مضمون ، بأهمية نسبية (6.2%) ، تليها المحافظات الجنوبية بعدد يتر أوح بين (136- 359) قرضاً مضموناً بأهمية نسبية (7.9%)، يتر أوح العدد في المحافظات الوسطى بين (247- 700) قرض مضمون بأهمية نسبية (21.5%)[4] .

---

[1] علي فريد عبد الكريم ، سياسات دعم وتمويل المشاريع الصغيرة في العراق ، مصدر سابق ، ص

[2] الشركة العراقية للكفالات المصرفية.
http://www.icpg/iq.com/?a=arh

[3] البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي ، قسم بحوث السوق 2015 ، ص66.

[4] علي فريد عبد الكريم ، سياسات دعم وتمويل المشاريع الصغيرة في العراق ، مصدر سابق ، ص30.

جدول (3)

القروض المضمونة من قبل شركة الكفالات المصرفية حسب القطاعات للمدة (2007 – 2015)

السنة	تجاري	سياحي	خدمات	صحي	صناعي	إنشاءات	زراعي	المجموع
2007	2	3	12	1	10	6	4	38
2008	28	1	70	2	35	4	3	143
2009	602	34	261	40	245	4	21	1207
2010	519	23	415	22	264	0	7	1250
2011	809	39	909	23	177	0	5	1962
2012	922	49	1946	21	144	199	3	3284
2013	1487	42	809	23	130	365	9	2865
2014	608	4	224	14	44	176	6	1076
2015	93	4	218	6	7	18	6	352
المجموع	5070	199	4864	152	1056	772	64	12177

المصدر : شركة الكفالات العراقية ، التقرير السنوي لعام (2015) ، بغداد ، 2015 ، ص61.

نلاحظ من الجدول (3) نتائج أعمال الشركة في عام (2007) ولغاية نهاية السنة المالية(2015) من حيث مساهمتها في القطاعات الاقتصادية ومدى توفير فرص العمل من خلال برنامج القروض الذي تقدمه الشركة.

المحور الثاني الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تأسست هذه الشركة في عام (2009) على وفق التعليمات رقم (3) لعام (2010) التي أصدرها البنك المركزي العراقي بدعم مالي من مشروع التجارة التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وقد بدأت العمل في حزيران من العام نفسه برأس مال قدره (270) مليون دينار عراقي وتضم (9) مصارف عراقية خاصة مساهمة تسعى (الشبكة المصرفية) بدعم مالي من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قدر بـــ(6) مليون دولار .

وقد ساهمت المصارف الخاصة في تمثيل الشركة في (18) محافظة عراقية وقدمت قروضها إلى كافة المناطق من خلال شبكة الفروع التي تمتلكها والبالغة (99) فرعاً مما وفي فرصة وصول برامج الشركة إلى جميع محافظات العراق وقد بدأت الشركة بإجراءات زيادة رأس المال بعد حصولها على موافقة المساهمين بمبلغ (5) مليون دولار ليصبح رأس المال (14) مليون دولار في عام (2014) [1] .

[1] البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ، قسم بحوث السوق المالية 2014، ص 58.

وتهدف الشركة إلى توفير السيولة المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والحصول على قروض من المصارف الخاصة إضافة إلى دعم استخدام الممارسات الحديثة للائتمان والمعايير المصرفية الدولية في منح القروض لدعم وتطوير القطاع الخاص وتعزيز المبادرات الفردية[1].

وقعت المصارف المساهمة اتفاقية عمل مع الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفق نسبة فائدة متخصصة ومحدودة ضمن الاتفاق لا تزيد عن (10%) سنوياً وهذه النسبة تقل بحدود (3%) عن أسعار الفائدة السائدة في السوق المصرفية ويتم تحديد سعر الفائدة بشكل دقيق باعتماد على حجم القرض وسعر الفائدة السائدة لدى البنك المركزي العراقي ، ويتر أوح مبلغ القرض ما بين (6- 300) مليون دينار عراقي تمنح حسب حاجة المشروع ويمكن مشاركة المصارف في التمويل إذ كانت قيمة القرض أكثر من(30) مليون دينار[2].

وقد واجه ت الشركة تحديات عدة منها امتناع الحكومة عن المشاركة مع الشركة رغم كل المحأولات من قبل الشركة بسبب ظروف البلد غير المستقرة إضافة إلى تدهور الأوضاع البيئية والاجتماعية في المحافظات الغربية والشمالية بسبب دخول تنظيم داعش الإرهابي إلى المحافظات ألآمر الذي أدى إلى خلق ديون متعثرة للشركة لعدم قدرتها على استرجاع تلك الديون من تلك المناطق[3].

ويتركز نشاط الشركة في التأكيد على بناء القدرات وزيادة حجم ضمانات القروضوإدارة المخاطر وزيادة عدد المصارف المساهمة والت ركيز على برنامج التدريب ودعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن دعم الإقراض المصرفي التجاري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فمن خلال ضمانات القروض يمكن تعزيز فرص الحصول على القروض وتعزيز عملية خلق الوظائف

---

(1) الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، التقرير السنوي ، بغداد 2014، ص 46.

(2) الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، التقرير السنوي بغداد ،2013، ص 5.

(3) البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ، قسم بحوث السوق المالية ، بغداد ،2015، ص 16- 65.

جدول (4)

نتائج أعمال الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (2009-2015) مليون دولار

المؤشرات / السنة	حجم المشاركة	حجم القرض	حجم التمويل	عدد القروض
2009	6		30	1539
2010	1.2		27	113
2011	5.3	23	8	1249
2012	9.2	44.5	16.8	286
2013	16.7	63	16.8	3920
2014	17	70	16.8	4479
2015	16.1	72.9	16	4568

تم أعداد الجدول استناداً إلى :-

- الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، التقرير السنوي (2009، ص38)(2010 ، ص46) (2011، ص53).
- البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في ال عراق ، قسم بحوث السوق المالية ، بغداد ، 2014، ص 72، (2013، ص74) (2014، ص61) (2015،ص64) .

وتخدم الشركة جميع فئات المجتمع من (المهجرين،الأقليات،الشباب) من خلال تقديم قروض تساهم في إنشاء مشاريع جديدة أو إعادة تشغيل مشاريع متوقفة فقد بلغ حجم القروض (72.9) مليون دولار عام 2015 بعد أن كان (23) مليون دولار عام 2011. كما ارتفع عدد القروض المصرفية الممنوحة من (1539) عام 2009 إلى (4568) نهاية المدة.

والجدول الآتي يبين عدد القروض الممنوحة حسب فئات المجتمع إذ يلاحظ من خلاله أن النسبة العظمى من هذه القروض كانت لفئة المهجرين وبنسبة (49%) تليها فئة النساء المعيلات بنسبة قدرها (22%).

جدول (5)

قروض برامج الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب فئات المجتمع

الفئات	عدد القرض الممنوحة لعام 2015	عدد القروض الممنوحة لعام 2014	نسبة القروض الممنوحة لعام 2015	نسبة القروض الممنوحة لعام 2014
مهجرون	2.255	2.215	%49	% 49.5
نساء معيلات	1.005	990	%22	% 22.1
أقليات دينية	546	544	%12	% 12.1
أخرى	531	365	%12	% 8.1
المجموع	4.568	4479	100	100

المصدر :- البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي لاستقرار المالي في الع راق ، قسم بحوث السوق المالية ، بغداد ، 2015 ، ص

المحور الثالث الشبكة العراقية للتمويل الصغير

تم تسجيل شبكة التمويل الصغير في العراق رسمياً في نيسان 2012 كمنظمة غير حكومية مستقلة تمثل (12) مؤسسة تمويل صغير حكومية وتعد الجهة المسؤولة عن دعم هذا القطاع من خلال التنسيق والتدريب وبناء القدرات وكذلك جمع المعلومات عن الصناعة ونشر التقارير وتنظيم المؤتمرات عن صناعة التمويل الصغير في العراق وفيما يأتي استعراض مختصر لمؤسسات الشبكة العراقية للتمويل الصغير:-

أولا . منظمة الثقة للتمويل الصغير تأسست منظمة الثقة في بداية عام (2004) على آثر التغيرات في المشهد السياسي الذي حدث في العراق وهي منظمة عراقية غير حكومية لا تهدف إلى تحقيق الربح وتوجد للمنظمة فروعاً في مختلف محافظات العراق وقد بلغت عدد فروع المنظمة (12) فرعاً وتعمل المنظمة باستدامة مالية وتشغيلية إذ بلغت الاستدامة التشغيلية (279%) واستدامة مالية بلغت (181%) الأمر الذي جعلها من المؤسسات العراقية الرائدة في مجال التمويل الصغير أما منتجات المنظمة فهي عبارة عن قروض المشاريع الصغيرة وقروض السيارات وقروض المساكن والقروض الزراعية والقروض قصيرة الأجل وكذلك ا لخدمات الإسلامية عن طريق المرابحة إضافة إلى قروض الشباب[1] .

ثانيا. مؤسسة أملكم: وهي إحدى مؤسسات التمويل الصغير في العراق تم تأسيسها في أواخر عام (2009) وتهدف هذه المؤسسة إلى تنمية الاقتصاد العراقي من خلال القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة وتختص هذه المؤسسة بمنتجات القروض الجماعية كما تتواجد هذه المؤسسة في أربعة محافظات وهي (النجف ، بابل ، كربلاء ، الديوانية) وتشمل القروض الجماعية كافة المشاريع الصغيرة التي لها دخل محدود وبحاجة لقرض لتطوير مشاريعها وتشير الإحصائيات الخاصة بالمؤسسة إلى أن عدد المقترضين و صل إلى (8700) مقترض فعال وعدد القروض النسائية بلغ (4000) قرض والهدف الرئيس من استهداف طبقة النساء هو من أجل تطوير أعمالهن[2] . والجدول الآتي يبين أهم انجازات منظمة أملكم حتى تشرين الثاني 2015 .

[1] منظمة الثقة
[2] مؤسسة أملكم

ثالثا: مؤسسة التضامن للتمويل الصغير تأسست منظمة التضامن عام (2008) بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية البلدانية ويدعم من فريق أعادة أعمار محافظة نينوى كجزء من استراتيجية حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لدعم تنمية مؤسسات التمويل الصغير في العراق ومع تحسن الوضع الأمني في عام (2009) بدأت منظمة التضامن في إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة كما تقدم هذه المنظمة القروض للمشاريع الزراعية والمشاريع الصغيرة جداً وكذلك تقديم القروض حسب الشريعة الإسلامية وتلبي هذه القروض حاجة الأفراد إلى خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

رابعا: مؤسسة التقدم تأسست هذه المنظمة في عام (2007) في محافظة الانبار وتخدم حوالي (3500) عميلاً كما قامت بتمويل (2598) مشروعاً وتوجد للمنظمة ثلاثة فروع في (القائم والفلوجة والرمادي) وتهدف المنظمة إلى تمكين سكان الانبار من النفاذ إلى التمويل والتي تتمثل في استبدال العنف بالفرص الاقتصادية وتمكين عدد كبير من الأرامل والنساء المعوزات من جراء الحروب وتقدم هذه المنظمة خدمات التمويلالإسلامي[1] .

خامسا: منظمة المستقبل المشرق وهي إحدى مؤسسات التمويل الصغير التي تتلقى الدعم من مشروع التجارة التابع للوكالات الأمريكية للتنمية الدولية وقد تأسست هذه المنظمة في عام (2009) وتعمل في محافظة أربيل في إقليم كردستان وتشير الإحصائيات إلى أن هذه المنظمة قد خصصت 25% من قروضها للنساء وذلك بهدف تقليل عدد ربات البيوت العاطلات عن العمل وقد ارتفعت هذه النسبة إلى (36%)[2].

سادسا: مركز تلعفر للتنمية الاقتصادية- تأسس ه ذا المركز في عام (2010) بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ويعد هذا المركز الوحيد في تمويل المشاريع الزراعية في محافظة نينوى وأن هدف هذا المركز هو النفاذ إلى نوعية جيدة من الخدمات المالية وخاصة في المناطق الريفية صغار المزارعين وذلك من خلال مبادرته في تقديم قروض زراعية حسب الطلب لسكان الريف وهذا النوع من القروض يخدم المناطق الريفية في العراق من خلال تنويع المبادرات الخاصة بالتنمية وأصحاب المشاريع في تلك المناطق[3] .

---

(1) starte of Iraqis Microfince in destroy, provincial economic growth program, Baghdad, 2010, P.10 – P.37.

(2) منظمة أزدهار http://www.izdibharona.com

(3) وضع صناعة التمويل الصغير في العراق ، برنامج تنمية المحافظات ، مصدر سابق ، ص60.

سابعا. منظمة البشائر للتمويل الصغير وهي عبارة عن منظمة غير حكومية وغير سياسية تابعة لمنظمات المجتمع المدني تأسست هذه المنظمة في عام (2006) برأسمال (250000) ألف دولار وتعمل المنظمة من أجل دعم المشاريع الصغيرة في مناطق مختلفة من بغداد وضواحيها من خلال توفير الخدمات المالية والقروض لتناسب احتياجاتهم وتهدف المنظمة إلى تنمية المشاريع الصغيرة من خلال عمليات الإقراض مع إجراءات بسيطة لفترات محددة وتشجعهم على النمو والتطور وتركز المنظمة على المشاريع التي من شأنها خلق المزيد من فرص العمل وكذلك تشجيع المشاريع النسائية[1].

ثامنا. منظمة المساند للتنمية والتطوير وهي من منظمات المجتمع المدني والتي تعمل في محافظة صلاح الدين وقد تأسست هذه المنظمة عام (2008) وتوجد مشروع لهذه المنظمة في قضاء تكريت وسامراء والدور وتعمل هذه المنظمة على تمويل المشاريع الصغيرة بطريقة المرابحة الإسلامية وتكون قيمة القرض من (200) دولار إلى (3000) دولار ويكون الضمان كفيل موظف من القضاء نفسه[2].

تاسعا. مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية CHF : تأسست هذه المؤسسة في عام (2003) في العراق وتعد مؤسسة (CHF) أول مؤسسة غير حكومية وغير ربحية للتمويل الصغير في العراق وقد أحدثت هذه المؤسسة منذ انطلاقها تأثيراً إيجابياً في حياة المواطنين من خلال تلبية احتياجاتهم المالية عن طريق خلق فرص عمل جديدة وتطوير أعمالهم القائمة في مح أولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وقد أصبحت هذه المؤسسة واحدة من أكبر مؤسسات التمويل الصغير إذ تمثل حالياً (40%) من السوق وتوفر مؤسسة الإسكان التعاونية أنواع من القروض وتدير (13) فرعاً تغطي (65%) من المناطق العراقية[3].

عاشرا . مركز الأمان العراقي :- وهي منظمة غير حكومية تأسست في عام (2005) وبدأت عملياتها الإ قراضية عام (2006) من خلال الفرع الرئيس في كركوك وكذلك للمؤسس ة فرعان إضافيان ومكتب تعمل من خلالها على تقديم خدمات مالية للمواطنين وهي فرع الحويجة وفرع أربيل ومكتب داقوق ويهدف المركز إلى مساندة

(1) منظمة البشائر للتمويل الصغير http://www.bashaer-iq.org
(2) منظمة المساند للتنمية والتطوير http://www.facetbook.com\almosasana
(3) مؤسسة (CHF) الدولية http://chf.kubikistesting.com

المشاريع الصغير القائمة وتطويرها عن طريق افرضاهم مبالغ صغيرة لمدد زمنية قصيرة وتشجعهم للنمو والازدهار وتحسين المستوى المعاني لهم[1] .

الحادي عشر. مؤسسة ازدهار: وهو مشروع تنمية القطاع الخاص وتوفير فرص العمل وهو محمول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وقد نفذته مجموعه لويس بيرجر وشركاؤها في العراق لدعم التمويل الصغير وإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقد بدا العمل بهذا البرنامج خلال فترة (2004-2008) وتلاه برنامج الوكالة الأمريكية الدولية باسم (تجارة) لكي تستمر المبادرات التي تكفل بها مشروع ازدهار بالاعتماد على النجاحات السابقة والتي تعالج التحديات الموجودة على المستوى القطاعي من خلال تبني نهج لتنمية التمويل الصغير في العراق[2] .

الثاني عشر. منظمة الإغاثة الدولية: تأسست منظمة الإغاثة الدولية في عام (1990) وهي منظمة خيرية غير رسمية تهدف إلى الحد من معانات الإنسان وتقديم المساعدة إلى ضحايا الكوارث الطبيعية وقد توسعت مهمة هذه المنظمة في العقدين الآخ يين إلى تبني قضايا الفقر والجوع وانعدام الفرص الاقتصادية وغيرها وقد بدأت منظمة الإغاثة العمل في العراق في عام (2006) عبر تقديم القروض الصغيرة للرجال والنساء ويعمل الآن أكثر من (2600) عراقي من خلال شبكة فروع المنظمة في العراق والبالغة (5) فروع وتتركز منهجية الإقراض لدى المنظمة بالقروض الفردية وأيضاً قروض إعادة إعمار المنازل المتضررة من عمليات العسكرية كذلك مساعدة النازحين وتقديم الخدمات لهم[3].

الجدول الآتي يبين بعض المؤشرات الخاصة بمؤسسات شبكة التمويل الصغير في العراق عام 2015 والذي يلاحظ من خلاله أن مؤسسة الإسكان التع أوني الدولية (CHF) احتلت المرتبة الأولى تلتها مؤسسة الثقة.

[1] مركز الأمان العراقي http://homear.amanifinance.com
[2] مؤسسة ازدهار للتمويل الصغير http://www.izdiharona.com
[3] منظمة الإغاثة الدولية www.ri.com

جدول (6)

مؤسسات شبكة التمويل الأصغر في العراق 2015

المؤسسة	المحفظة (مليون دولار أمريكي)	النسبة من لإجمالي %	النسبة التراكمية %	العملاء النشطاء	النسبة من الإجمالي %	النسبة التراكمية %
مؤسسة CHF	707	%49	%49	29.482	%36	%36
الثقة	28.8	%20	%69	13.727	%17	%53
ازدهار	11.3	%8	%77	13.321	%16	%69
المستقبل المشرق	10.0	%7	%84	~7.000	%9	%77
الأمان	7.7	%5	%89	4.178	%5	%82
أمالكم	6.1	%4	%93	8.395	%10	%93
الإغاثة الدولية	5.3	%4	%97	2.873	%3	%96
البشائر	4.3	%3	%100	3.152	%4	%100
التقدم(*)	00	%0	%100	0	%0	%100
مركز تلعفر للتنمية الاقتصادية(*)	00	%0	%100	0	%0	%100
المسرلند(*)	00	%0	%100	0	%0	%100
التضامن(*)	00	%0	%100	0	%0	%100
الإجمالي	144.1	%100		82.128	%100	

Source : The Legal and regulatory France work For microfinance in Iraq , world bank – CGOP 2015 , P7

المبحث الرابع

برنامج مقترح لتطوير التمويل الصغير في العراق استرشادا بتجارب بلدان أخرى

اعترافاً بالدور المهم الذي يمكن أن يلعبه التمويل الصغير في الحد من الفقر وتحقيق السلام المستدام في العراق فإنه من الضروري وضع رؤية وطنية لتنمية وتوسيع قطاع التمويل الصغير في العراق من أجل ضمان توفير بيئة مواكبة لنمو الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بصورة مستدامة لذا نورد بعض المقترحات التي من شأنها العمل على تطوير لتمويل الصغير في العراق

(*) لقد توقفت هذه المؤسسات عن الإقراض في(2015)

المحور الأول: تأسيس مصارف متخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

إن من أهم الصعوبات التي تواجه عملاء التمويل الصغير هي عدم وجود مؤسسات متخصصة في هذا المجال خصوصاً أن المؤسسات المصرفية الرسمية تتطلب وجود ضمانات عينية أو نقدية للقيام بإقراض الأفراد وإذا ما علمنا أن الفقراء أو المحتاجين لخدمات التمويل الصغير لا يملكون هذه الضمانات وبالتالي فإن وجود مصارف متخصصة تقوم بمنح القروض والتسهيلات الإئتمانية وغيرها من الخدمات سوف يسهم في حل هذه المشكلة خصوصاً إذ كانت هذه المصارف تقوم بمنح القروض وفق أسعار فائدة ثابتة وضمانات قليلة نسبياً أو أن هذه المصارف تتعامل وفق الشريعة الإسلامية[1] ، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومثال على ذلك التجربة البنغلادشية إذ تعد تجربة مصرف الفقراء واحدة من أعظم التجارب المصرفية التي خاضتها البلدان إذ تم في عام (1976) تأسيس مصرف الفقراء وذلك بهدف منح قروض للفقراء بدون ضمان لمساعدتهم على إقامة مشاريع صغيرة تدر عليهم دخلاً لمساعدتهم على تحسين أوضاعهم المعيشية[2] ، وكذلك قامت كل من سنغافورة وكوريا الجنوبية بتأسيس مصرف يقوم بتوفير المساعدات المالية للمشاريع الصغيرة وبأسعار فائدة ثابتة وأقل من الأسعار الجارية الأخرى وقد انظم إلى هذا المصرف عدد كبير من المصارف ويقدم هذا المصرف العديد من الخدمات منها منح القروض والتسهيلات الائتمانية وقبول الودائع وغيرها من الخدمات[3] ، كما قامت العديد من البلدان العربية بإنشاء مؤسسات مالية خاصة بالتمويل الصغير ومثال على ذلك التجربة اليمنية إذ تم إنشاء مصرف الأمل للتمويل الصغير في عام (2009) وهو مصرف متخصص بالتمويل الصغير يمنح القروض للفقراء في المناطق الريفية ولاسيما للفقراء ذوي الدخل المحدود[4] .

المحور الثاني: تأسيس هيئة أو صناديق لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أصبح الاهتمام بالفئات الاجتماعية الضعيفة جزءاً من توجهات السياسة الاقتصادية الكلية وخاصة السياسة النقدية في جانبها التمويلي إذ تضمنت ذه السياسات قيام العديد من البنوك المركزية في عدد من بلدان العالم بتوجيه المصارف بإنشاء هيئة أو صندوق لتمويل المشاريع الصغيرة

---

(1) موقع لينين التمويل الأصغر في السودان التحديات والواقع والتطوير http\\ www.alnilin.com

(2) يوسف الفكي عبد الكريم ، تجربة مصرف الفقراء ، ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر، جامعة سعد وحلب البليجة ، الجزائر ،2006، ص4.

(3) موقع الشؤرات تجربة المشاريع الناجحة http://www.shatuarat.net

(4) مصرف الأمل http:// www. alamal.com

والمتوسطة[1] وكذلك قيام العديد من الحكومات بإنشاء برنامج لدعم المشاريع الصغيرة ومثال على ذلك التجربة الهندية إذ قامت الحكومة الهندية بتأسيس برنامج يمكن عن طريقه حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على نفس مميزات المشاريع الكبيرة نفسها من حيث الشروط التعاقدية الممنوحة للقطاع العام الحكومي وكذلك قيام هذا البرنامج بتأسيس هيئة لدعم رجال الأعمال عن طريق تسهيل حصولهم على القروض فضلاً عن استعداد الهيئة لمساعدة المشاريع التي تتعثر في السداد أو تتعرض إلى الإفلاس[2].

كما قامت اليابان بإنشاء هيئة خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كهيئة تنفيذية لسياسات البلدانة الخاصة بهذه المشاريع وتهدف هذه الهيئة إلى توفير المساعدات الفنية والتمويلية والإدارية والتسويقية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة [3] ، كما قامت العديد من البلدان بإنشاء برامج تهدف إلى إخراج الفقراء من دائرة الفقر ومن هذا المنطلق قام كل من صندوق الرعاية الاجتماعية والصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن ومنظمة سيجا ب مشروعاً تجريبياً في اليمن والشرق الأوسط ويستند هذا المشروع إلى تجربة براك في بنغلاديش وقد استطاعت براك خلال خمسة أعوام تخريج (800) ألف أسرة من دائرة الفقر منذ عام (2006) ويستند هذا البرنامج إلى تقديم خدمات مالية وصحية وفنيةإلى العملاء[4] .

وعلى صعيد البلدان العربية قامت السودان بإنشاء وحدة متخصصة للتمويل الصغير وذلك بتوجيه من بنك السودان المركزية ونتولى هذه الوحدة خلق وعي عام بالفوائد ومتطلبات صناعة التمويل الصغير فضلاً عن توفير الدعم المالي والغني لمؤسسات التمويل الصغير[5].

وكذلك قامت بعض البلدان بإنشاء مراكز لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو ما تعرف (بالحاضنات) وتهدف هذه المراكز إلى دعم الاقتصاد الوطني ولاسيما في مجال تنويع القاعدة الاقتصادية وتوفير فرص العمل وكذلك تسعى هذه المراكز إلى دعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة وتزويد الباحثين والمستثمرين بالتقارير والإرشادات والخدمات العامة عن طريق إدارة المراكز أو

---

[1] الشركة السودانية للتنمية وتطوير التمويل الأصغر في السودان http://www.mfu.gov

[2] تجارب دول في المشاريع الصغيرة http://alzoa.com,articles/view

[3] ليث عبد الله القهوي وبلال محمود الوادي ، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية ، مصدر سابق ، ص150 .

[4] أحمد يحيى شحره ، مشروع تخرج المستفيدين من صندوق الرعاية وربطهم بخدمات التمويل الصغير الصندوق الاجتماعي بالتعاون مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب) ، اليمن ، 2013، ص 4.

[5] يونيكونز للاستشارات المحدودة ، استراتيجية تنمية وتطوير التمويل الصغيرة في السودان بنك السودان المركزي ، السودان ، 2008، ص9 .

من خلال شبكة الاتصال[1] لذا فإن أنشاء صندوق أو هيئة لتنمية المشاريع يتم تمويلها من خلال تخصيص نسبة من إيرادات النفط وتضمن وزارة المالية استمراريتها وديمومتها للمساهمة في التمويل[2].

المحور الثالث: التشريعات والقوانين لدعم التمويل الصغير

إن محاولة صياغة قانون خاص بالتمويل الصغير يكون بمثابة القطاع التنظيمي والقانوني والدستوري الذي تهتدي به صناعة التمويل الصغير إذ يضمن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تخطي كافة العقبات التي تواجهها ويوفر لها الكفاءات اللازمة من المستقلين وتنظيم هيكل البيئة المؤسسة الداعية لهذه المشاريع بما يسمح لها بتمثيلها بفاعلية وإشراك الرواد في عملية صنع القرار حتى تتمخض العملية في النهاية في شكل نظام مؤسسي متكامل وشفاف [3] ومن هذا المنطلق قامت العديد من البلدان بإصدار قوانين لدعم أو لتنظيم عمل المشاريع الصغيرة ومثال على ذلك التجربة الكورية إذ قامت كوريا الجنوبية في عام (1975) بسن قانون تشجيع التعاقد من الباطن مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكان من أهم الإجراءات التي اتخذتها هو تخصيص منتجات بعض قطاعات الصناعات الصناعة التحويلية واعتبارها منتجات للتعاقد من الباطن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مع الشركات الكبيرة فكانت الشركات الكبيرة مطالبة أن تحصل على احتياجاتها من المشاريع الصغيرة وعدم أنتاجها في الشركات الكبيرة كذلك قامت مصر بإصدار قانون خاص بالتمويل الصغير في عام (2014) ويهتم هذا القانون بالمشاريع الصغيرة ومحدودي الدخل ويهدف إلى تنظيم وحماية مصالح الأطراف المعنية وتطوير نشاط التمويل الصغير وكذلك جذب المزيد من التمويل لدعم المشاريع الصغيرة وزيادة الشمول المالي للفئات المهمشة وتلبية

---

[1] علي عبد الله العودي ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسات وقوانين) ، قسم البحوث والدراسات – إدارة شؤون اللجان والبحوث ، البحرين ،2012 ، ص13 .

[2] عمر خلف فزع ، برنامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ، مصدر سابق ، ص22.

[3] نشأت مجيد حسن الوندي ، أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبيل النهوض بها في العراق ، مجلة جامعة كربلاء ، المجلد السادس العدد الثالث 2008، ص 129 .

احتياجاتها[1] لذا ومن أجل التحديات التي تواجه التمويل الصغيرأو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق لابد من تفعيل التشريعات والقوانين الآتية[2] :-

1 -تطبيق وفعالية القوانين ذات العلاقة ومنها

أ -قانون حماية المستهلك رقم (1) لعام 2010

ب - قانون حماية المنتجات العراقية رقم (11) لعام 2010

ج - قانون التعرفة الكمركية رقم(22) لعام 2010 [3]

د -قانون المنافسة ومنح الاحتكار رقم(14) لعام (2010)

2 -العمل على إقرار قانون عراقي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على أن يتضمن القانون تأسيس هيئة عراقية لرعاية هذه المشاريع .

3- تخصيص دعم للمشاريع ضمن الموازنة المالية العامة وكذلك تقديم الحوافز للصناعة الوطنية كتفعيل الإقراض وتخفيض الكلف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذلك تطوير البنى التحتية وتخفيض كلف الطاقة وأسعار الكهرباء.

4- تعديل القوانين التي تحد من النشاط الاستثماري للمصارف مثل قانون قيود الاستثمار رقم (33) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة وقانون المصارف رقم(94) لعام 2004.

5- ضرورة بناء استراتيجية وطنية للارتقاء بالمشاريع بما يؤمن إنتاجية وجودة عالية ورفع تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق المحلية والعالمية من خلال تشجيع التسويق عبر الانترنيت من خلال إنشاء مواقع خاصة بالمشاريع الصغيرة ومنتجاتها على الشبكة الالكترونية للتعريف بالمشاريع الصغيرة الوطنية ونشاطاتها وطبيعة منتجاتها.

---

[1] الهيئة العامة للرقابة المالية ، ورشة عمل التمويل المتناهي الصغر الإطار القانوني ومتطلبات الانطلاق وحدة الرقابة على نشاط التمويل المتناهي الصغر ، مصر ،2015 ،ص 5.

[2] أنظر في ذلك كل من

- ياسمين سعدون صلبي ، المنشآت الصناعية والمتوسطة الواقع والآفاق ، مديرية الإحصاء الصناعي ، بغداد ،2012، ص 10.

[3] محمد خضر ياسين ، دور المصارف الخاصة في التنمية الاقتصادية للعراق ، وزارة التخطيط، بغداد ،2012 ، ص10 .

المبحث الخامس :- الفئات المستهدفة وإمكانية تفعيل دور التمويل الصغير في العراق

يعد الحصول على التمويل الصغير مسألة محورية في التنمية من وجه نظر النمو وتقليل الفقر ، وفي العراق ومعظم البلدان النامية تستطيع أقلية من السكان أن تحصل على التمويل مما يؤثر على النمو والتنمية ولكي يتحقق النمو العادل والتنمية يجب التعامل مع هذه المسألة وجهاً لوجه ولاسيما أن توفير التمويل لذوي الدخل المنخفض من النساء والشباب وكذلك النازحين سيكون له أثر بعيد المدى على رفاهية أسرهم والمساهمة في خلق مجتمع أكثر مسأواة .

المحور الأول :- دعم مشاريع الشباب

يعد الاهتمام بالشباب بمثابة الدلالة والتعبير عن مدى اهتمامنا ببناء مجتمعات سليمة من المشاكل ومخاطر الانحرافات الاجتماعية ، وفي الإعلان العالمي للألفية للأمم المتحدة وفي باقي التجمعات العربية والدولية التي تناولت قضايا الشباب تم التأكيد على أن الشباب مصدر قوة وليس عبئاً على المجتمع ومن هذا المنطلق يواجه الشباب العديد من المعوقات لتحقيق طموحهم ومن هذه المعوقات هي مشكلة الحصول على التمويل لبدء مشاريعهم والذي يمثل الحد الفاصل بين أن تتحول هذه الفكرة إلى واقع[1] لذا يحتاج الشباب لعدد من الخدمات المالية لبناء قدراتهم ويدعو المختصون بقضايا الشباب إلى أعداد برنامج يركز على ثلاثة محأور مترابطة وهي توسيع فرص الحصول على موارد وزيادة فرص العمل والاستثمار وفي هذا الإطار يوضع التمويل الصغير في مجال توسيع الحصول على موارد م الية بتقديم التمويل ومنتجات الادخار وفي برامج قليلة عبر التأمين لذا فإن تطوير برامج التمويل الصغير لكي تكون ملائمة لفئة من الشباب يكون من خلال أعداد استراتيجية لدمج التمويل الصغير في المناهج التعليمية والعمل على تأسيس مؤسسات خاصة بالتمويل الصغير للشباب ومثال على ذلك مؤسسة الشباب للتمويل الصغير في السودان وهي مؤسسة مختصة بتقديم القروض للشباب من عمر (15- 18) عاماً ويتم تمويل هذه المؤسسة من قبل وحدة التمويل في بنك السودان المركزي [2] . وفي إطار أعداد البرامج الهادفة إلى تسهيل نفاذ للشباب في تأسيس مشاريع جديدة أو إدارة مشاريع قائمة وعلى المستوى الإقليمي أقرت القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية الأولى التي عقدت في الكويت عام (2009)

---

[1] سماح ديب الصفدي ، واقع الشباب الفلسطيني من برامج التمويل الصغير والمتناهي الصغر ، فلسطين 2009، ص1.

[2] ياسر أحمد حسن جامع ، دراسة أصلاح سياسات الاندماج في الخدمات المالية الشاملة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، السودان ،2013، ص10- 11.

[1] مبادرة دولة الكويت بإنشاء حساب خاص بمبلغ مليار دولار لتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة ودعم مشاريع الشباب العربي[2] ، وفي هذا الإطار قامت العديد من البلدان العربية بإنشاء برامج خاصة بتمويل الشباب مثل مؤسسة صلتك الذي أسس في دولة قطر عام (2008) وتختص هذه المؤسسة بدعم مشاريع الشباب من خلال مساعدة الشباب للوصول إلى رأس المال[3] . وكذلك قامت مصر بإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية والصندوق الوطني في تونس ويختص كلا الصندوقين في دعم وتمويل مشاريع الشباب إذ يعد الشباب طاقة إذ ا وجهت بالأسلوب العلمي الصحيح يمكن أن تكون مساهمتها في الاقتصاد أعلى من الفئات الأخرى وهذا يساند السياسات الهادفة لتخفيض البطالة بين الشباب وبخاصة في ظل انكماش فرص العمل المطروحة في أسواق العمل وحاجة الأسواق إلى مؤهلات عالية وصفات ريادية وهنا يأتي الدور التنموي لمؤسسات التمويل الصغير لاستهداف شريحة الشباب ووضعهم على خريطة أهدافها[4].

المحور الثاني-مؤسسات التمويل الصغير وتمكين النساء

تمثل النساء ربع سكان العالم وتمثل نسبتهم في البلدان النامية بحوالي (43%) من السكان النشيطين ورغم حجم مساهمة النساء في الاقتصاد البلدان النامية قليلة فأن حجم مشاركتهن في الموارد الإنتاجية وفرص التشغيل ضئيلة ايضاً مقارنة مع الرجال لذا تقليص الفوارق بين الرجال والنساء في الحصول على الم وارد والخدمات والعمالة سيساهم في دعم الاقتصاد وبالتالي فمن الضروري قيام مؤسسات التمويل الصغير بدعم وإقراض النساء لتمكنهن من العمل وإعانة أسرهن وقد أكدت الدراسات المنجزة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وجنوب آسيا أن النساء يخصصن حصة كبيرة من دخلهن لرفاه أسرهن وكذلك تدريس أطفالهن ما يعني أن استهداف التمويل الصغيرة للمرأة يساهم بشكل كبير في تقليص الفقر لدى الأطفال والأسر وكذلك تظهر النساء بوجه مشرف مقارنة مع الرجال في تسديد القروض أو الادخار وهن أكثر استعداداً لتكوين مجموعات لجمع الادخار ومنح القروض[5] .

(1) محمد اسماعيل وهبة عبد المنعم ، بطالة الشباب في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ،القاهرة 2015، ص23– 24.

(2) مؤسسة صلتك www.saitek.com

(3) مؤسسة أجغند www.aifent.com

(4) محمد اسماعيل وهبة عبد المنعم ، بطالة الشباب في الدول العربية ،مصدر سابق ، ص26.

(5) الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لا أفريقيا ، تسير الحصول على التمويل لتعزيز تمكين المرأة الريفية في شمال أفريقيا الممارسات الحميدة والدروس المستفادة ، مكتب شمال أفريقيا ، المغرب ، 2014، ص 8.

وفي أطار تمكين المرأة من خلال برامج التمويل الصغير فقد أسست الهند برنامج المساعدة الذاتية لتوفير التمويل الصغير للنساء ولاسيما في جنوب الهند ويستند هذا البرنامج إلى منح قروض جماعية للنساء وبالتالي تكون المجموعة مسؤولة عن تسديد القرض وقد تمكن هذا البرنامج من مساعدة (3) ملايين مجموعة[1] ، ونظراً لتعرض المرأة لمخاطر مقارنة مع الرجل فقد تتحول المرأة إلى أن تكون هي المعيلة أو المسؤولة عن الأسرة في حالة سجن الرجل أو الوفاة أو الطلاق ومن هنا فقد استحدثت مؤسسات التمويل الصغير منتجات عديدة ومنها التأمين الصغير وهو أحد تلك ا لمنتجات ويشمل هذا المنتج التأمين على الحياة وكذلك التأمين على الممتلكات والصحة وغيرها لذا فـإن من الضروري قيام مؤسسات التمويل الصغير في العراق إدخال هذا المنتج ضمن المنتجات لاسيما أن التأمين الصغير أثبت قدرته على تحسين أحوال النساء في العديد من بلدان العالم وخاصة في أفريقيا والهند[2] .

كما تعد التعاونيات النسوية عبر استغلالها لخدمات التمويل الصغير وسيلة للتمكين الاقتصادي لأنها حاضنات مناسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المعتمدة على خدمات التمويل الصغير من خلال توفير آليات المشروع بداياته والأخذ بيد المرأة لخلق مشاريع اقتصادية واجتماعية أكثر صلابة ونتاجاً فالتعاونيات باعتبارها وسيلة عملية لتغير نظرة الناس للعمل اليدوي والخدمة الذاتية والاعتماد على الجهود الذاتية[3] كما قامت بعض البلدان بإنشاء مؤسسات متخصصة بفئة النساء ومثال على ذلك منظمة (علشانك يا بلدي للتنمية) في مصر وقد تأسست هذه المنظمة في عام (2005) وقد فازت بجوائز عديدة من خلال دعم برامج التمويل تهدف هذه المنظمة إلى تمكين وتدريب الفئات المهمشة في المجتمع خاصة النساء[4] ، وفي فلسطين تم تأسيس مؤسسة

---

[1] في ريتجاجان، متلازمة التمويل الأصغر :– أداة لتمكين المرأة أم تعجيزها ، ترجمة سنابل الشبكة العربية لتمويل الأصغر مع دعم شركة أجرامين جميل ، القاهرة ،2010، ص 15.

[2] أنجالي بانثيا وآخرون ، التأمين الأصغر ، منظمة العمل الدولية ، ترجمة سنابل شبكة التمويل الأصغر مع دعم أجرامين جميل ، القاهرة ، ص 51.

[3] محمد الفاتح عبد الوهاب ، دور التعاونيات النسوية في التمكين الاقتصادي للمرأة في خلال الاستخدام الأمثل للتمويل الأصغر ، مؤتمر جامعة الأحفاد ، الخرطوم ،2011، ص8.

[4] فالنتيا كوستا وآخرون ، تمكين المرأة من خلال التمويل الصغير الإسلامي في مصر ،2010، ص10.

(فاتن) و(أصالة) للقروض الصغيرة وتهتم هاتان المؤسستان بدعم النساء من خلال تقديم القروض[1] .

المحور الثالث: تشجيع صغار المزارعين

تعد الزراعة أحدى الركائز الأساسية لعملية وتنمية الاقتصادية سواء في البلدان المتقدمة أو النامية ويحتل القطاع الزراعي درجة عالية من الأهمية في أي اقتصاد إذ تلعب الزراعة دوراً كبيراً في توفير فرص العمل والحد من مشكلات البطالة هذا بالإضافة إلى دورها في تنمية الأنشطة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الاستيراد ودعم القدرات التصديرية للبلاد لذا فإن قيام المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة سوف يؤدي إلى :-

1 - المساهمة في خفض معدلات الفقر الريفي.
2 -دعم الفقراء للوصول إلى الموارد .
3 -بناء سياسات واضحة لتمكين مؤسسات من الحفاظ على قاعدة الموارد

وعليه فإن تشجيع صغار المزارعين والفئات الأكثر احتياجاً على أقامة مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر في مجالات الزراعة وغيرها من المشاريع لتنويع مصادر دخله من ناحية ولضمان الحصول على دخل مستدام ومن ناحية أخرى تقوم الدولة بتوفير خدمات الإقراض متناهي الصغر لفقراء الريف بأسعار فائدة مدعومة وغيرها من الخدمات[2] .

يعد التأمين الزراعي وهو أحد منتجات التأمين الصغير وتأمين المؤشرات بمثابة حل لمشكلة نقص التمويل الزراعي للفلاحين ورغ م ارتفاع الطلب على التأمين الزراعي ورغم أهمية في تغطية

---

[1] شركة الريادة ، رضا المقترضات من الخدمات المالية وغير المالية التي تقدمها أصالة ، الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال أصالة ، فلسطين ، 20 [1] في ريتجاجان، متلازمة التمويل الأصغر :- أداة لتمكين المرأة أم تعجيزها ، ترجمة سنابل الشبكة العربية لتمويل الأصغر مع دعم شركة أجرامين جميل ، القاهرة 2010، ص 15.

[1] أنجالي بانثيا وآخرون ، التأمين الأصغر ، منظمة العمل الدولية ، ترجمة سنابل شبكة التمويل الأصغر مع دعم أجرامين جميل ، القاهرة ، ص 51.

[1] محمد الفاتح عبد الوهاب ، دور التعاونيات النسوية في التمكين الاقتصادي للمرأة في خلال الاستخدام الأمثل للتمويل الأصغر ، مؤتمر جامعة الأحفاد ، الخرطوم ،2011، ص8.

10، ص 7.

[2] حسين عبد المطلب الاسرج ، تعظيم فرص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التصنيع الزراعي ، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ، القاهرة ،2012، ص 12- 13.

خسائر محاصيل المزارعين الصغار وحماية ثرواتهم الحيوانية إلا أن معظم مؤسسات التأمين تحجم عن تقديمه بسبب المخاطر الكبيرة المرتبطة بالقطاع الزراعي خاصة مع اعتمادهم الكبير على الطقس لذا فإن التامين المؤشرات الذي يحأول تغطية مخاطر الطقس التي يتعرض لها المزارعون ومن أمثلة ذلك ما تقوم به بعض المؤسسات من خلال توفير التأمين ضد مخاطر الفيضانات أو الجفاف في شكل بطاقة سارية المفعول لمدة معينة يتم شراؤها من قبل المزارعين ويمثل شرائها دفع قسط تأميني ضد خطر الفيضانات أو الجفاف ويحق للمزارعين شراء أكثر من بطاقة لزيادة التغطية التأمينية[1] .

إن معظم التمويل في القطاع الزراعي في المجال الأقل مخاطرة كالقطاع المروي وفي المناطق الممطرة فيما يتم الاعتماد على التمويل الذاتي في الجهات قليلةالأمطار وبصفة عامة قامت البلدان العربيةّ بإنشاء عدة مؤسسات للإقراض لتقديم القروض بشروط ميسرة لتمويل الاستثمار الزراعي ، كما أسست عدة مؤسسات تمويل عربية بهدف تقديم خطوط ائتمان لتعزيز قدرات المصارف لتسليف الزراعة العربية ولتوفير تسهيلات ائتمانية لصغار المزارعين قبل صندوق الفقر العربي والبنك الإسلامي للتنمية[2].

المحور الرابع :النازحون والتمويل الصغير

تعددت أسباب النزوح في العالم وتنوعت أثارها السلبية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة ولتقسيمه مما تطلب بناء أدلة دولية أضافية لحقوق النازحين لحمايتهم وقفاً للقوانين دولية وحقوق الإنسان والعراق واحد من بين بلدان العالم الذي شهد حراكاً سكانياً داخلياً يسبب النزوح الذي تعددت أسبابه بمراحله المختلفة إذ بلغ عدد النازحين في كانون الأول عام (2017)[3] و(3) مليون شخصاً في عموم العراق اعتباراً من عام(2014)[4] ، لذا قامت الحكومة العراقية من خلال وزارة

---

(1) أمين فول ، التأمين الأصغر كآلية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في الحد من الفقر المدقع والجوع في البلدان النامية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، الجزائر ،2015، ص 13.

(2) المعهد العربي للتخطيط ، خصائص ومعوقات القطاع الزراعي والأمن الغذائي على مستوى العربي الموارد والاستثمار والتمويل ، الكويت ،2012، ص 34.

(3) وفاء جعفر المهداوي ، أزمة النازحين في العراق خصائص الحالة وسياسات الاستجابة الإنسانية للإغاثة وإعادة الاستقرار ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد الخمسون السنة الربعة عشر2016 ، ص94.

(4) برنامج الأمم المتحدة في العراق وصفوفه نتبع النزوح ،الاستجابة إلى أزمة النازحين في العراق مكتب الأمم المتحدة في العراق2016 ، ص216.

العمل والشؤون الاجتماعية بتخصيص قروض ميسره للنازحين وبواقع (5) مليون دينار عراقي للقرض الواحد ويصرف القرض على شكل دفعه واحدة بقية شمول أكبر عدد من النازحين من اجل إنشاء مشاريع صغيرة لتحسين وضعهم الاقتصادي وفي نهاية عام (2015) بلغ عدد القروض المقدمة للنازحين أكثر من (15) ألف قرض علماً أن رأس مال صندوق الإقراض بمبلغ (150) مليار دينار كما أضيفت (117) مليار دينار كانت ضمن صندوق التنمية ليكون إجمالي رأس مال الصندوق (267) مليار دينار[1] أما من جانب المنظمات الأهلية ومنظمات الأمم المتحدة فقد أقامت منظمة الأمل العراقية بمسح ميداني ضمن مشروع تعزيز فرص العمل للنساء المتضررات من النزاع في العراق وبالشراكة والدعم من منظمة البريطانية في محافظة كركوك للفتيات المستفيدات من النساء النازحات والعائدات إذ تم أجراء مقابلات مع(890) امرآة مستفيدة خلال شهري تموز وآب من العام (2016) ويهدف هذا المشروع إلى رفع المستوى الاقتصادي للنساء في مراحل النزاع والصراع لتحسين وضع النساء والحد من الفقر[2].

[1] موقع جمعية الأمل لجنة تنسيق المنظمات. http://www.ncciraq.org/ar/ngos-ar/ngo-activities

[2] جريدة الصباح. http://www.alsabah./Artcleshow.aspxld

الاستنتاجات والتوصيات

أولا الاستنتاجات.

1. يعد الحصول على التمويل أكثر العقبات التي تعوق تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة إذ تقدر الإحصائيات أن أقل من (5%) من المشاريع الصغيرة والمتوسطة حصلت على قروض مصرفية ويرجع ذلك إلى شروط القروض وفترة السداد القصيرة إضافةإلى افتقار المصرفيون إلى الخبرة اللازمة في عملية إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونقص المهارات المتعلقة بتحليل المخاطر الائتمانيوإجراء تحليلات التدفق النقدي .
2. يعد قطاع التمويل الصغير في العراق أحد أصغر القطاعات وأقلها تطوراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتعلق بمعدل الوصول والانتشار كنسبة من إجمالي عدد السكان وعلى الرغم من ذلك فقد حقق نمواً ملحوظاً من صناعة التمويل الصغير في م نطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب حجم محفظته.
3. عدم وجود حاضنات الأعمال في العراق ولكن هناك بوادر لإنشاء وبناء حاضنات الأعمال لاسيما أن العراق يمتلك كافة المقومات لبناء مثل هده الحاضنات
4. أن غالبية مؤسسات التمويل الصغير اعتمدت على المنح في قروضها إلا أنه منذ عام (2012) لم تقدم أي منح جديدة أما مصادر التمويل الأ خرى فهي محدودة ولا تستطيع المنظمات الحصول عن رأس المال عن طريق الأسهم أو تلقي الإيداعات لذا فإن عدم توفر مصادر التمويل يمثل عقبة مهمة تعوق نمو مؤسسات التمويل الصغير العراقية

ثانيا التوصيات.

1. يجب على الحكومات السماح للمؤسسات العاملة في مجال التمويل الصغير بجمع المدخرات إذ إن غالبية الأسر الفقيرة تدخر بشكل غير رسمي ولا يرجع ذلك إلى تفضيل الفقراء المدخرات غير المالية بل لأنه غالباً ما يفتقرونإلى الوصول للمدخرات الرسمية .
2. ضرورة توضيح بعض فقرات قانون المنظمات الغير حكومية وخصوصاً في ما يتعلق بتعريف هذه المنظمات وأنشطتها وتحديد الجهة الحكومية المناسبة من أجل التنظيم والإشراف على مؤسسات التمويل الصغير ويبدو أن البنك المركزي العراقي هو أفضل خيار للتنظيم والإشراف على هذه المؤسسات .

3. معظم المؤسسات العاملة في مجال التمويل الصغير ما زالت خدماتها تقتصر على توفير قروض صغيرة فقط وعلى الرغم من أن الائتمان لازال يمثل النصيب الأكبر من الخدمات المالية المتوفرة تحت مسمى التمويل الصغير ألا أن التمويل الصغير معني بالتركيز على دعم الادخار والتأمين والتحويلات لذا لابد لم ؤسسات التمويل الصغير أن تتوسع في خدماتها بدلاً من الاقتصار على توفير القروض فقط .
4. مساعدة النساء من زبائن التمويل الصغير على تنظيم أنفسهن في جمعيات أو مجموعات بهدف تقليل تكلفة الإقراض وتخطي معوقات الضمان بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني لهذه التنظيمات بما يملكها من إدارة التمويل على مستوى العضوية بالإضافة إلى السعي للحصول على تمويل بالجملة والخدمات الأخرى المساندة .

المصادر والمراجع

أولا :المصادر باللغة العربية

أ. الكتب

1. إمامة زين العابدين ، منشات الأعمال الصغيرة هل هي السبيل إلى التنمية ، مطبعة جامعة حلب ، سوريا ، 2004.
2. حسين علي خربوش وعبد المعطي رضا ، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق ، دار الزهران ، عمان ، 2011.
3. رائد عبد الخالق عبد الله وآخرون ، التمويل الدولي ، دار الأيام ، عمان 2009.
4. صلاح الدين حسن السيسي ، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني ، عالم الكتاب للنشر ، القاهرة ، 2003.
5. محمد الناشر ، الإدارة المالية ، مطبعة جامعة حلب ، سوريا 1981.
6. محمد صالح الحرأوي ومحمد فريد الصحن ، مقدمة المال والأعمال ، دار الجامعية ، القاهرة ، 1999.
7. هيثم محمد الزعبي ، الإدارة ، والتحليل المالي ، دار الفكر ، عمان 2000.

ب. البحوث والدوريات

1. ارشد فوزي مجيد ، مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في اتساع وعمق الاقتصاد الأردني ، مجلة مؤتمر جامعة اليرموك ، عمان ،2007.
2. بركان محمد ، استراتيجية النهوض في الصناعات الصغيرة في مصر ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الأول ، مصر ، 1993.
3. ثريا الخزرجي ، برنامج مقترح لتمويل المشاريع الصغيرة في العراق ، المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد ، بغداد ،2005.
4. جمال حسين ، أنشاء مصرف سوريا للمشروعات الصغيرة ، ورقة عمل ، هيئة مكافحة البطالة ، سوريا ،2003.
5. سلمان ناصر وع واطف محسن ، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة ، دراسة لأنشطة الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ، الجزائر 2013.
6. عبد الرحمن السندي ، أفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البحرين ، لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، غرفة التجارة والصناعة ، البحرين، 2006.
7. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ، التقرير النهائي للتمويل الصغير في الجزائر الفرص والتحديات ، وكالة التنمية الفرنسية ، الجزائر 2006.
8. محمد اسماعيل وهبة عبد المنعم ، بطالة الشباب في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، القاهرة ، 2015.
9. محمد عبد الحليم عمر ، التمويل عن طريق القنوات غير الرسمية الدورة التدريبية حول تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغربية ، الجزائر 2003.
10. احمد كامل حسين الناصح ، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد 69 ، بغداد ،2008.
11. احمد يحيى شحرة ، مشروع تخرج المستفيدين من صندوق الرعاية وربطهم بخدمات التمويل الصغير ، الصندوق الاجتماعي وسيجاب ، اليمن ،2013.
12. الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، تسير الحصول على التمويل لتعزيز تمكين المرآة الريفية في شمال أفريقيا الممارسات الحميدة والدروس المستقاة ، مكتبي شمال أفريقيا ، المغرب ،2014.

13.أمين قسول ، التامين الأصغر كآلية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في الحد من فقر المدقع والجوع في البلدان النامية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، الجزائر 2015.
14.انجيلا أنثيا وآخرون ، التامين الأصغر ، منظمة العمل الدولية ، ترجمة شبكة البلدان العربية لتمويل الصغير سنابل بدعم من شركة جرامين جميل ، القاهرة ،2010.
15.برنامج الأمم المتحدة في العراق ، مصفوفة تتبع النزوح الاستجابة إلى أزمة النازحين في العراق ، مكتب الأمم المتحدة في العراق ، بغداد 2016 .
16.حسين عبد المطلب الاسرج ، تعظيم فرص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التصنيع الزراعي ، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ، القاهرة ،2012.
17.رئاسة وزارة بتعأون مع وزارة الصناعة والمعادن ، الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030 ، ملخص تنفيذي بدعم من وكالة الأمريكية لتنمية الدولية ، بغداد 2013.
18.سماح ديب الصفدي ، واقع الشباب الفلسطيني من برامج التمويل الصغير والمتناهي الصغر ، فلسطين ، 2009.
19.شركة الريادة ، رضا المقترضات عن الخدمات المالية وغير المالية التي تقدمها أصالة ، الجمعية الفلسطينية لاصاحبات الأعمال أصالة ، فلسطين 2010 .
20.عبد العزيز اسماعيل ، أدبيات التمويل المتناهي الصغر عرض والنقد ، مؤسسة الشباب ، القاهرة ، 2008.
21.عبد المنعم محمد الطيب ، تقويم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان ، دراسة حالة القطاع المصرفي والمؤسسات الاجتماعية ، المؤتمر العالمي للتامين الاقتصادي والتمويل الإسلامي والنمو المستدام والتنمية الاقتصادية من منظور إسلامي ، قطر 2011.
22.علي عبد الله العودي ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، قسم البحوث ، البحرين 2012.
23.علي فريد عبد الكريم ، سياسات دعم وتمويل المشاريع الصغيرة في العراق ، البنك المركزي العراقي ، المدرية العامة للاستثمارات ، بغداد 2012.
24.عمر خلف فزع ، مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق التوطن والتمويل ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، بغداد 2013.
25.عمران عبد الحكيم وغازي ومحمد ، برامج التمويل الأصغر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة المسيلة ، الجزائر 2010.
26.غرفة تجارة جدة ، المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السعودية ، جدة 2015.

27.فالتينا كوستا وآخرون ، تمكين المرآة من خلال التمويل الأصغر الإسلامي في مصر ، مصر ، 2010.

28.فيرين جاراجان ، متلازمة التمويل الأصغر:- أداة لتمكين المرآة أمل تعجيزها ، ترجمة شبكة البلدان العربية لتمويل الصغير سنابل بدعم من شركة جرامين جميل ، القاهرة 2010.

29.كاظم شمخي عامر ، القروض الصغيرة والمشاريع المدرة للدخل معالجا ت ناجعة للبطالة والفقر ، المركز الوطني للبحوث ، ط1 ، بغداد ، 2007.

30.مبادرة البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق المصارف الخاصة ، مجلة المصارف العراقية ، السنة الثانية ، العدد 1 ، بغداد ، 2015.

31.محمد اسماعيل وهبة عبد المنعم ، بطالة الشباب في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، القاهرة ، 2015.

32.محمد الفاتح عبد الوهاب ، دور التعأونيات النسوية في التمكين الاقتصادي للمرآة من خلال الاستخدام الأمثل للتمويل الأصغر ، مؤتمر جامعة الأحفاد ، الخرطوم 2011.

33.محمد خضر ياسين ، دور المصارف الخاصة في التنمية الاقتصادية للعراق ، وزارة التخطيط ، بغداد ، 2013.

34.المصرف الزراعي التعأوني ، المبادرة الزراعية بالأرقام ومراحل تطور حلقة الإقراض في المبادرة الحكومية للقطاع الزراعي ، بغداد ، 2013.

35.المصرف الزراعي التعأوني ، دور صناديق الإقراض التخصصية في تنمية الق طاع الزراعي ، ورقة عمل المصرف الزراعي ، مؤتمر النهوض في القطاع الزراعي في العراق ، بغداد ، 2011.

36.مصطفى جمال الدين ووداد علي عبد الرحمن ، دراسة اثر سياسات التمويل الأصغر على المرآة ، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي بتعأون مع هيئة الأمم المتحدة ، الخرطوم ، 2014.

37.المعهد العربي للتخطيط ، خصائص ومعوقات القطاع الزراعي والأمن الغذائي على المستوى العربي المواد والاستثمار والتمويل ، الكويت ، 2012.

38.مؤتمر أطلاق صندوق تمويل المشاريع الصغيرة ومتوسطة ، مجلة المصارف العراقية ، السنة الثانية ، العدد 16 ، بغداد ، 2015 .

39.نشأت مجيد حسن الوندي ، أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق ، مجلة جامعة كربلاء ، المجلد السادس العدد الثالث ، 2008.

40. الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية ، تقرير عن صناعة التمويل الأصغر في مصر ، القاهرة ، 2010.
41. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، دائرة التشغيل والقروض ، المكتب الإعلامي في دائرة التشغيل والقروض ، العدد الأول ، بغداد ، 2014.
42. وزارة المالية ، القطاع الزراعي في العراق أسباب التعثر ومبادرات الإصلاح ، الدائرة الاقتصادية قسم السياسات الاقتصادية ، بغداد 2010.
43. وضع صناعة التمويل الأصغر في العراق ، برنامج التنمية الاقتصادية للمحافظات ، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ،2012.
44. وفاء ج عفر المهدأوي ، أزمة النازحين في العراق خصائص الحالة وسياسات الاستجابة الإنسانية للإغاثة وإعادة الاستقرار ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد الخمسون السنة الرابعة عشر ، بغداد ،2016.
45. ياسر احمد جامع ، دراسة إصلاح سياسات إدماج في الخدمات المالية الشملة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، السودان ،2013.
46. ياسين سعد ونصلبي ، المنشات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والأفاق المستقبلية ، المديرية الإحصاء الصناعي ، بغداد ،2012.
47. يوسف الفلكي عبد الكريم ، تجربة مصر فالفقراء ، ورقة مقدمةإلى الندوة حول تجار بمكافحة الفقر ، جامعة سعد محلب البليدة ، جزائر 2006.
48. يوني كونز للاستشارات المحدودة ، إستراتيجية تنمية وتطوير التمويل الصغير في السودان ، بنك السودان المركزي ، السودان ،2008.

ب- الإصدارات والتقارير

1. البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي الاستقرار المالي في العراق ، قسم السياسات وبحوث السوق المالية ، بغداد،2011،2013،2014،، ،2015.
2. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي ، بغداد، للأعوام 2005، 2007،2008،2009،2013،2014،2015.
3. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإ حصاء والأبحاث ، النشرة السنوية ، بغداد ، للأعوام 2005،2011،2010،2013،2007.

4. الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، التقرير السنوي ، بغداد ، للأعوام ، 2014، 2013، 2009، 2010، 2011.
5. الشركة العراقية للكفالات المصرفية ، التقرير السنوي ، بغداد 2013.
6. الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية ، تقرير عن صناعة التمويل الأصغر في مصر ، القاهرة ، 2010.
7. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، دائرة التشغيل والقروض ، المكتب الإعلامي في دائرة التشغيل والقروض ، العدد الأول ، بغداد ، 2014.

د. رسائل وطاريح

1. مراد فالح مراد ، الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة في العراق ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد قسم الاقتصاد ، بغداد ، 2008.

ج. شبكة المعلومات الدولية

1. بنك الأسرة كراس تعريفي www.familybank.net
2. البنك الدولي www.albankaldawli.org
3. جريدة الصباح
4. الشذرات تجارب مشاريع صغيرة http:\\www.shathat.net
5. الشركة السودانية لتنمية وتطوير التمويل الاصغ في السودان http:\\www.mfu.gor
6. الشركة العراقية للكفالات المصرفية
7. علي عبد الحسين عبد اللطيف www.reierslslamoilin.com
8. لجنة التنسيق الغير حكومية لأجل العراق جمعية الأمل
9. محمد الفاتح عبد الوهاب "الملامح القطرية للتمويل الأصغر في السودان www.Arabicmicrofinance.com
10. مركز الأمان العراقي http;\\homear.amanifinance.com
11. مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية
12. مصرف الأمل http:\\www.limal.com
13. منظمة ازدهار www.izdihara.com
14. منظمة الإغاثة الدولية
15. منظمة البشائر للتمويل الصغير http:\\wwwbashaer-iq.org
16. منظمة الثقة www.AL-Thlqa.com

17. منظمة المساند للتنمية والتطوير http;\\www.facebook.com\almosand
18. مؤسسة chf الدولية http;\\chf.kubikistesting.com
19. مؤسسة أملكم http;\\amalkom.org
20. مؤسسة صلتك www.saitek.com
21. موقع النيلين التمويل الأصغر في السودان التحديات والواقع والتطوير http:\\www.alnilin,com
22. موقع منظمة العمل الدولية http://www.un.org/ar/sections/nobel-peace-prize/international-labor-organization-ilo/index.html
23. وزارة التخطيط العراقية http;\\www.mop.gor.iq
24. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية http;\\jobin.org

المصادر باللغة الانكليزية

1. Akash Deep, Finance HARVRD Kennedy school London, 2016, p3.
2. Asian Development Bank finance for the poor; Micro Finance Development Strategy 2009, p11.
3. Basal committee on Banking supervisor, Micfinance activities and
4. Joshua D. Coval Jaknt Jurek, The Economics of Structured Finance, Working paper Boston, 2008, p1.
5. Kathryn Busardo Iraq; Microfinance Strategy George Mason University, 2010, p9. www.journals.gmu.Edu.org
6. McGraw-Hill, Introduction to Financial Management, Irwin, 2010, p4. the core priceless for Effective Banking saeser, 2010, p3.
7. Microfinance Industry profile Egypt‘ The microfinance Network of Arab com ntries 2010, p1.
8. Shahzad Siddiqui and Tariq Muinddin, Islam Warzone; Murabana microfinance in Mesopotamia, 2010, p10.www.abrahamsll.com
9. The Legal and Regulatory France Work For microfinance in Iraq, world bank CGOP 2015, p10.
10. World Bank Small Busisial, pricel, 2009, p4.
11. American Economic Review www.aea.web.com
12. Kathryn Busardo liaq :Microfinance Strategy George Mason University http:\\journals.gmu.Edu.org
13. Shahzad siddiqui and Tariq muinddinlslam Warzone : Murabane microfinance in Mesopotamia www.abrahamsllp.cm